

الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك
كلية الإدارة والأقتصاد
قسم المحاسبه

التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء
دراسه تحليليه للبيانات الماليه لشركة الخزف السعوديه

بحث تقدم به
الطالب علي فاضل جابر

الى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك
وهو جزء من متطلبات دراسة مادة التحليل المتقدم في برنامج الماجستير للعلوم
المحاسبية

اشراف
د. وليد ناجي الحيالي

2006

الاهداء

الى وطني العراق

الى شعبي المذبوح

الى الانسانيه جمعاء

فهرس المحتويات

| رقم الصفحه | الموضوع | ت |
|------------|--|----|
| 5 | المقدمه | .1 |
| 6 | الفصل الأول/الاتجاهات المعاصره في التحليل المالي | .2 |
| 6 | المبحث الأول/ مفهوم وخطوات التحليل المالي | .3 |

| | | |
|----|--|-----|
| 6 | مفهوم التحليل المالي | .4 |
| 6 | استعمالات التحليل المالي | .5 |
| 7 | الجهات المستفيدة من التحليل المالي | .6 |
| 7 | وظيفة المحلل المالي | .7 |
| 8 | أدوات التحليل المالي | .8 |
| 8 | خطوات التحليل المالي | .9 |
| 9 | المبحث الثاني/ الطرق والاساليب المستخدمة في التحليل المالي | .10 |
| 9 | أولاً:- الطرق والاساليب التقليدية | .11 |
| 9 | النسب الماليه | .12 |
| 9 | أ. النسب الماليه لقائمة المركز المالي | .13 |
| 10 | ب. نسب السيولة | .14 |
| 10 | ت. نسب الرفع المالي | .15 |
| 10 | ث. نسب الربحية | .16 |
| 11 | ج. معدلات الدوران | .17 |
| 11 | د. النسب المعيارية | .18 |
| 12 | ثانياً:- الطرق والاساليب الحديثه | .19 |
| 12 | 1. الاساليب الاحصائية | .20 |
| 12 | 2. الاساليب الرياضيه | .21 |
| 14 | المبحث الثالث/تقويم الأداء | .22 |
| 14 | أولاً:-مفهوم تقويم الأداء | .23 |
| 14 | ثانياً:-أهداف تقويم الأداء | .24 |
| 15 | ثالثاً:-القواعد الاساسيه لتقويم الأداء | .25 |
| 15 | رابعاً:-المراحل التي تمر بها عملية تقويم الأداء | .26 |
| 17 | الفصل الثاني /الدراسه العمليه للبحث | .27 |
| 17 | المبحث الأول/ نبذه عن شركة الخزف السعوديه | .28 |
| 20 | المبحث الثاني / تحليل المصادر والأستخدامات ومؤشرات الربحية | .29 |
| 20 | جدول رقم (1) الاوزان النسبيه لمصادر التمويل والاستخدامات | .30 |
| 22 | جدول رقم (2) التناسق في هيكل التمويل والاستثمار | .31 |
| 23 | شكل رقم (1) حركة الاداء الاولي للفترة من (2001-2005) | .32 |
| 23 | شكل رقم (2) حركة الاداء التشغيلي للفترة من (2001-2005) | .33 |
| 24 | شكل رقم (3) حركة الاداء الكلي للفترة من (2001-2005) | .34 |
| 25 | جدول رقم (3) معدلات الدوران وطريقة المتوسط المتحرك الزمني (الفعلي) | .35 |
| 26 | جدول رقم (4) حركة مؤشرات الربحية | .36 |
| 27 | شكل رقم (4) حركة تكلفة المبيعات للفترة من (2001-2005) | .37 |
| 28 | شكل رقم (5) حركة م.البيع والتوزيع للفترة من (2001-2005) | .38 |
| 29 | شكل رقم (6) حركة م.عموميه واداريه للفترة من (2001-2005) | .39 |
| 29 | جدول رقم (5) المؤشرات المطلقة لنتائج الاداء للفترة من (2001- | .40 |

| | | |
|----|--|-----|
| | (2005 | |
| 30 | جدول رقم (6) المؤشرات النسبية لنتائج الاداء للفترة من 2001- (2005 | .41 |
| 31 | جدول رقم (7) حركة الربحية كعلاقه بين الارباح الصافيه والمصاريف الاجماليه | .42 |
| 30 | نتائج التحليل | .43 |
| 37 | المبحث الثالث / التحليل المالي لاغراض التنبؤ بالفشل المالي | .44 |
| 37 | 1. نموذج Aithman and mc cough | .45 |
| 37 | 2. نموذج Sherrod | .46 |
| 38 | 3. نموذج Kida | .47 |
| 38 | 4. نموذج Campisi and trotman | .48 |
| 39 | نتائج تحليل التنبؤ بالفشل المالي | .49 |
| 41 | الاستنتاجات والتوصيات | .50 |
| 42 | قائمة المصادر | .51 |

المقدمه /٥

يشهد العصر الحديث العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعيه والعلميه والتي أدت الى تزايد أهمية المعلومات المحاسبية التي تشكل جوهر عملية اتخاذ القرارات ، لما تقدمه من عون في تسهيل قراءة

البيانات والمؤشرات الناتجة من العمليات المحاسبية للوحدات الاقتصادية ، ومن هنا كان لابد ان يبرز دور المحلل المالي في اعطاء معنى مفهوم وبسيط يمكن الجهات المستفيدة من اتخاذ قرار صائب ومبني على اسس علميه ، بعيداً عن التكهنات والتقديرية .

لما تقدم فإن هذا البحث محاوله لقراءة البيانات الماليه لشركة الخزف السعوديه ، لابرز ان التحليل المالي هو وسيله من وسائل الافصاح عن المعلومات المحاسبية ، لان الافصاح عن الارقام في القوائم الماليه والحاقها بالملاحظات التوضيحيه ليس كافياً في عملية اتخاذ القرارات ، اذ لابد من توضيح يعلل ويبرز اثر كل رقم من سنه الى اخرى ارتفاعاً وانخفاضاً ، مع الاشاره لاسباب ذلك .

وقد قسم البحث الى فصلين ، يمثل الاول الجانب النظري للدراسه ، حيث استعرض في ثلاثة مباحث ، المبحث الاول تناول مفهوم وخطوات التحليل المالي ،والمبحث الثاني تناول الطرق والاساليب المستخدمه في التحليل المالي ،حيث تطرق هذا المبحث للاشاره الى الطرق التقليديه والطرق الحديثه في التحليل المالي ، اما المبحث الثالث فتناول تقويم الاداء من حيث المفهوم والاهداف والاشاره الى القواعد الاساسيه لتقويم الاداء واخيراً مراحل تقويم الاداء .

وتضمن الفصل الثاني الدراسه العمليه للبحث ،فركز المبحث الاول على عرض نبذه عن الشركه موضوعه البحث وعرض بيانات قائمتي المركز المالي وقائمة الدخل لخمس سنوات ،اما المبحث الثاني فكان تحليل مصادر واستخدامات الاموال ومؤشرات الربحيه بشكل نسب ماليه بالاعتماد على النسب المعروضه في الفصل الاول من هذا البحث وعرض النتائج في جداول ، ثم بيان نتائج هذا التحليل في صورة ملاحظات وتفسيرات ، اما المبحث الثالث والاخير من هذا الفصل فقد تناول التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل المالي .

ان الباحث لا يدعي الكمال في عمله هذا ، وان استكمل جميع جوانب هذا البحث ، لكنه يشهد الله انه قد استنفذ جهداً ووقتاً في سبيل انجازه واخراجه على افضل وجه ، فإن كان قد وفق في مسعاه ، فهذا مايصبوا اليه ، وان كان قد أخطأ وتعثرات خطواته ، فإن هذه هي الخطوه الاولى لارتقاء سلم الصواب .

الفصل الأول/ الاتجاهات المعاصره في التحليل المالي المبحث الأول/ مفهوم وخطوات التحليل المالي

مفهوم التحليل المالي /

يشهد العصر الحديث العديد من التطورات في العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتي أدت الى تزايد أهمية المعلومات المحاسبية التي تشكل العصب الحيوي في عملية اتخاذ القرارات . ولغرض الأفصاح عن قيمة المعلومات المحتواة في القوائم المالية كان لابد من ظهور ما يعرف اليوم بالتحليل المالي .

التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير واسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة واجراء التصنيف اللازم لها ثم اخضاعها الى دراسة تفصيلية دقيقة وايجاد الربط والعلاقة فيما بينهما ، فمثلا العلاقة بين الاصول المتداولة التي تمثل السيولة في المنشأة وبين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الاجل على المنشأة والعلاقة بين اموال الملكية و الالتزامات طويلة الاجل بالاضافة الى العلاقة بين الايرادات والمصروفات ثم تفسير النتائج التي تم التوصل اليها والبحث عن اسبابها وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية بالاضافة الى تقييم انظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب.

استعمالات التحليل المالي /

يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى اداء المنشآت واتخاذ القرارات الخاصة ويمكن استعمال التحليل المالي في الاغراض التالية :

1- التحليل الانتمائي :

الذي يقوم بهذا التحليل هم المقرضين وذلك بهدف التعرف على الاخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المنشآت على سداد التزاماتها في الوقت المحدد لها .

2- التحليل الاستشاري :

الذي يقوم بهذا التحليل هم المستثمرون من افراد وشركات حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم ومقدار العوائد عليها كما ان هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الادارة في خلق مجالات استثمار جديدة بالاضافة الى قياس ربحية وسيولة المنشأة.

3- تحليل الاندماج والشراء :

يستخدم هذا النوع من التحليل اثناء عمليات الاندماج بين شركتين فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها كما يحدد قيمة الاداء المستقبلي المتوقع للشركة بعد الاندماج في المستقبل.

4- التخطيط المالي :

يعتبر التخطيط المالي من اهم الوظائف للادارات وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور باداء المنشأة المتوقع في المستقبل وهنا تلعب ادوار التحليل المالي دورا هاما في هذه العملية من حيث تقييم الاداء السابق وتقدير الاداء المتوقع في المستقبل .

وهناك علاقة وطيدة بين التخطيط المالي و التحليل المالي لأن المدير المالي عندما يود أن يضع الخطة المالية فإنه لابد أن يلم إماماً كافياً بالمركز المالي للمشروع ويتعرف على إمكانياته، لأن الخطط المالية يجب أن تتناسب مع الإمكانيات المالية . ولا ريب أن وسيلة المدير المالي إلى ذلك تتمثل في التحليل المالي، وبذلك فإن التحليل يعد سابقاً للتخطيط و أداة ملازمة له في نفس الوقت .

5- الرقابة المالية :

تعرف الرقابة المالية بانها تقييم ومراجعة للاعمال للتأكد من ان تنفيذها يسير وفقا للمعايير والاسس الموضوعية وذلك لاكتشاف الاخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب .

6- تحليل تقييم الاداء :

يعتبر تقييم الاداء في المنشأة من اهم استعمالات التحليل المالي فيتم من خلال عملية اعادة التقييم الحكم على مستوى الارباح وقدرة المنشأة على السيولة وسداد الالتزامات وقدرتها على الائتمان بالاضافة الى تقييم الموجودات.

الجهات المستفيدة من التحليل المالي /

أ- إدارة المنشأة :

تقوم إدارة المنشأة بأعمال التحليل المالي وذلك لتحقيق الأغراض التالية :

- 1- قياس سيولة المنشأة .
- 2- قياس ربحية المنشأة.
- 3- تقييم كفاءة المنشأة وإدارة أصولها وخصومها .
- 4- اكتشاف الانحرافات السلبية في الوقت المناسب ومعالجتها .
- 5- معرفة مركز المنشأة بشكل عام بين مثيلاتها في نفس القطاع .

ب- المستثمرون :

يهتم المستثمرون بالتحليل المالي لتحقيق الأغراض التالية :

- 1- قدرة المنشأة على توليد الأرباح في المستقبل وذلك من خلال احتساب القوة الأيرادية للمنشأة .
- 2- معرفة درجة السيولة لدى المنشأة وقدرتها على توفيرها لحمايتها من الوقوع في العسر المالي .
- 3- تمكين المستثمرين من اكتشاف فرص استثمار مناسبة تتلائم مع رغباتهم .

ج- المقرضون :

كما بينا في التحليل الائتماني حيث الغرض منه هو معرفة درجة السيولة لدى المنشأة وهذا يتناسب مع المقرضون أصحاب الديون قصيرة الأجل بالإضافة الى معرفة درجة ربحية المنشأة على المدى الطويل وهذا يتناسب مع المقرضون أصحاب الديون طويلة الأجل .

د- الجهات الرسمية :

تقوم الجهة الرسمية ممثلة بالدوائر الحكومية بأعمال التحليل المالي لتحقيق الأغراض التالية :

- 1- لأغراض احتساب ضريبة الدخل المستحقة على المنشأة .
- 2- لأغراض التسعير لانتاج المنشأة او خدماتها.
- 3- لأغراض متابعة نمو تطور المنشأة وخاصة الصناعية منها .

هـ- مكاتب الخبرة المالية :

هي فئات متخصصة بالتحليل المالي تقوم بتحليل المنشأة وبيان وضعها المالي بناء على تكليف من بعض الجهات مقابل الحصول على اتعاب.

وظيفة المحلل المالي /

المحلل المالي يقوم بوظيفتين رئيسيتين هما :

أولاً: الوظيفة الفنية:

لقد بينا ان التحليل المالي هو علم له قواعد واسس ومعايير اما وظيفة المحلل المالي تتجلى فنياً في كيفية التعامل في استخدام وتطبيق هذه المعايير والقواعد على النحو التالي:

- 1- كيفية احتساب النسب المالية رياضياً .
- 2- تصنيف وتبويب البيانات والمعلومات بشكل يسمح بالربط بينها لأغراض الدراسة والمقارنة .
- 3- مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع .

ثانياً: الوظيفة التفسيرية:

وتتمثل هذه الوظيفة بتفسير النتائج التي تم الوصول اليها بشكل دقيق غير قابل للتأويل ووضع الحلول والتوصيات لهذه النتائج .

وعلى المحلل المالي عند مزاويلته لوظيفته الفنية والتفسيرية مراعاة ما يلي :-

- 1- الشكل القانوني للمنشأة .
- 2- طبيعة النشاط الذي تزاوله .
- 3- مركز المنشأة في الصناعة او القطاع الذي تنتمي له.

أدوات التحليل المالي /

1. التحليل العمودي :

نسبة اي رقم في القوائم المالية الى رقم رئيسي اخر في القوائم المالية للوصول الى دلالة ذات معنى مثلا في الميزانية جانب الاصول ننسب اصل معين لمجموعة الاصول او اجمالي الاصول .. في قائمة الدخل ننسب اي عنصر لرقم صافي المبيعات ، ولا يكتمل معنى ودلالة النسبة الا عند مقارنتها بمعيار محدد وقد يكون المعيار النسبة نفسها في السنة او السنوات السابقة وقد يكون المعيار معدل النسبة لكل الشركات العاملة بالصناعة (معيار الصناعة)

2. التحليل الأفقي :

نتبع سلوك بند معين من بنود القوائم المالية عبر الزمن وذلك لمعرفة مدى الاستقرار او التراجع في هذا المتغير (لكن من عيوبه انه لا يكشف اتجاه بند معين من بنود القوائم المالية هل في تزايد او تناقص ودرجة الاستقرار والتذبذب في هذا البند) .

خطوات التحليل المالي /

بصفة عامة ان خطوات التحليل المالي هي (1):

1. تحديد الغاية او الهدف من التحليل .
2. جمع البيانات بشكل مباشر بالهدف من التحليل
حيث اذا كان الهدف هو تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية ، فعندها يجب معرفة الاصول المتداوله وانواعها المختلفه لفته معينه ، ثم تحديد الالتزامات الجارية لنفس الفتره .
اما اذا كان هدف التحليل لاغراض تقييم الاداء النهائي ، فان البيانات المطلوبه تتعلق بالمصروفات والايرادات لفته معينه وتحديد المؤشرات الرئيسييه التي تلعب دوراً حاسماً في اداء المشروع مثل المبيعات أو الارباح .
3. تحديد ادوات التحليل المناسبه .
وهذا يعتمد على مدى كفاءة المحلل وعمق معرفته بأساليب التحليل .
4. تشغيل البيانات ذات الصله بغاية التحليل بالاعتماد على ادوات التحليل المناسبه .
5. تحليل المؤشرات الناتجه من عملية التشغيل أعلاه .
6. كتابة الاستنتاجات والتوصيات النهائيه .

المبحث الثاني/ الطرق والاساليب المستخدمه في التحليل المالي

تصنف الطرق والاساليب المستخدمه في التحليل المالي الى مجموعتين هما (2):

- أولاً:- الطرق والاساليب التقليديه
- ثانياً:- الطرق والاساليب الحديثه

وفيمائلي شرح مفصل لهذه الطرق.

أولاً:- الطرق والاساليب التقليدية

1. النسب الماليه

2. المقارنات

ان اسلوب المقارنات يعني مقارنة البيانات الفعلية ببيانات السنوات السابقة ، أو مقارنة بيانات السنة الحالية مع المؤشرات المعيارية ، أو مقارنة البيانات المتعلقة بالوحده الاقتصادية ببيانات وحده اخرى منافسه لها ومتماثله معها في اداء نفس النشاط .

أما النسب الماليه فأنها تشمل :-

أ. النسب الماليه لقائمة المركز المالي:

- الوزن النسبي لحقوق الملكية/الخصوم = (حقوق الملكية/ الخصوم) * 100
يبين هذا المعيار قدرات الوحده الاقتصادية على ضمان الدائنين وحقوق الملكية ايضاً، كما انه يشير الى نسبة مصادر التمويل الداخليه للوحده الاقتصادية .
- الوزن النسبي للالتزامات /الخصوم = (الالتزامات / الخصوم) * 100
يشير هذا المعيار الى نسبة مصادر التمويل الخارجي للوحده الاقتصادية.
- الوزن النسبي لرأس المال /الخصوم = (رأس المال / الخصوم) * 100
يشير هذا المعيار الى نسبة رأس المال في مصادر التمويل للوحده الاقتصادية.
- الوزن النسبي للاحتياطيات /الخصوم = (الاحتياطيات/ الخصوم) * 100
يشير هذا المعيار الى نسبة الاحتياطيات في مصادر التمويل للوحده الاقتصادية .
- الوزن النسبي للأرباح المحتجزه /الخصوم = (الأرباح المحتجزه / الخصوم) * 100
يشير هذا المعيار الى نسبة الأرباح المحتجزه في مصادر التمويل للوحده الاقتصادية .
- الوزن النسبي لحقوق الملكية/ الأصول = (حقوق الملكية / الأصول) * 100
تعكس هذه النسبه مدى مساهمة المالكين في اجمالي اصول الوحده الاقتصادية وكلما ارتفعت النسبه كلما زادت ضمانات الدائنين .
- الوزن النسبي للالتزامات المتداوله /الخصوم = (الالتزامات المتداوله / الخصوم) * 100
يشير هذا المعيار الى نسبة الالتزامات المتداوله في مصادر التمويل للوحده الاقتصادية .
- الوزن النسبي للالتزامات غير المتداوله /الخصوم = (الالتزامات غير المتداوله / الخصوم) * 100
يشير هذا المعيار الى نسبة الالتزامات غير المتداوله في مصادر التمويل للوحده الاقتصادية.
- مجموع الوزن النسبي للالتزامات/الخصوم
يشير هذا المعيار الى نسبة مجموع كل من الالتزامات المتداوله والالتزامات غير المتداوله في مصادر التمويل للوحده الاقتصادية.
- معدل الاداء الاولي = ((الاحتياطيات + الأرباح المحتجزه) / رأس المال) * 100
يستخدم معدل الاداء الاولي للتدليل على مدى كفاءة استخدام الأموال .
- الوزن النسبي للأصول المتداوله/الأصول = (الأصول المتداوله / الأصول) * 100
توضح نسبة مصادر التمويل المتاحة والمستثمره في رأس المال العامل ، وكلما ارتفعت هذه النسبه كان ذلك مؤشر على حسن استخدام الأموال ، لان الاصول المتداوله هي الأصول المدره للأيرادات .
- الوزن النسبي للأصول غير المتداوله/الأصول = (الأصول غير المتداوله / الأصول) * 100
توضح نسبة مصادر التمويل المتاحة والمستثمره في رأس المال الثابت .
ويمكن ايجاد نسبة كل مكون من مكونات رأس المال الثابت بنسبه الى مجموع الأصول .

ب. نسب السيوله:

- نسبة التداول (السيوله العاديه) = الأصول المتداوله/الالتزامات المتداوله

كلما كانت هذه النسبة مرتفعة تدل على ارتفاع السيولة وبالتالي فهي تستخدم لقياس مدى قدرة الأصول المتداوله للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل (3)، والمعيار الذي يمكن الاسترشاد به هو في حدود 1:2 أي ان الأصول المتداوله تكون ضعف المطلوبات المتداوله . وهذا المعيار منطقي لانه لو انخفضت الأصول المتداوله الى النصف فإن الوحده الاقتصادية ستكون قادره على الوفاء بالالتزاماتها .

- نسبة السيولة السريعه = ((الأصول المتداوله- المخزون)/الالتزامات المتداوله)
- تحتسب هذه النسبه بنفس طريقة نسبة التداول ، ولكن بعد طرح المخزون من بسط النسبه وذلك لأن المخزون اقل سيوله . وهي أداة لقياس السيوله وتقويم قابلية الوحده الاقتصادية على الأيفاء بالالتزاماتها بصوره فوريه كما يعد مؤشراً يعكس قدرة الوحده الاقتصادية على الوفاء بالالتزاماتها. والمعيار هنا يقاس بعدد المرات حيث يكون اكثر من 1 مره أو نسبة 1:1 .
- نسبة السيوله الفوريه = النقدية/الالتزامات المتداوله
- تدل هذه النسبة على قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل من اصولها سهله التحويل الى نقدية ، ويرى الباحث انه يمكن ان تشمل النقدية (نقد . ذمم مدينة ، استثمارات قصيرة الاجل)

ت. نسب الرفع المالي:

- معدل التمويل بالديون = (اجمالي الالتزامات / اجمالي الأصول)
- يستخدم هذا المؤشر لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجيه في تعزيز الهيكل التمويلي .
- معدل الديون/ حقوق الملكية = (اجمالي الالتزامات / حقوق الملكية)
- يوذي نفس أهداف المؤشر السابق أعلاه .
- معدل التمويل بالديون قصيرة الأجل = (الالتزامات المتداوله / اجمالي الأصول)
- يستخدم هذا المؤشر لتحديد قابلية اصول الوحده الاقتصادية على تغطية الالتزامات قصيرة الاجل في تاريخ استحقاقها .
- معدل التمويل بالديون طويلة الأجل = (الالتزامات غير المتداوله / اجمالي الأصول)
- يستخدم هذا المؤشر لتحديد قابلية اصول الوحده الاقتصادية على تغطية الالتزامات طويلة الاجل في تاريخ استحقاقها .

ث. نسب الربحيه (نسب قائمة الدخل)

يتم التعبير عن جميع عناصر قائمة الدخل بنسب منويه من المبيعات الصافيه ، وتعتبر نسب الربحيه احدى المؤشرات الرئيسييه التي يستخدمها المستثمروه الحاليون والمرتقبون لأغراض تحديد مسار استثماراتهم ، وذلك لان الربحيه هي اكثر النسب مصداقيه في تحديد قابلية الوحده الاقتصادية على تحقيق الارباح من الانشطه التشغيليه(4).

واهم هذه النسب

1. نسبة مجمل ربح العمليات = (صافي المبيعات – تكلفة المبيعات) * 100
- وتعبر هذه النسبه عن كفاءة الاداره في التعامل مع عناصر تكلفة المبيعات ، ومدى قدرتها على ضبطها والسيطره عليها ، وذلك بمتابعتها لفترات زمنييه متتاليه .
2. نسب هامش ربح التشغيل(قبل الفوائد والضرائب)
- = (صافي ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب/صافي المبيعات) * 100
- ويعود السبب في احتساب هذه النسبه قبل الفوائد والضرائب والايرادات والمصروفات الاخرى لعدم سيطرة الاداره على هذه العناصر .وتعتبر كمقياس عام لكفاءة التشغيل ، حيث يلاحظ ان مجمل الربح اذا ظل ثابتاً نسبياً عبر الزمن مع زيادة هامش ربح التشغيل ، فإن ذلك يعني ان مصاريف التشغيل ترتفع بدرجة غير متناسبه من النشاط ، هنا يتعين تحليل كل مصروف لمعرفة ماهية المصاريف الضخمه واسبابها .
3. نسب هامش الربح قبل الضرائب = (الارباح قبل الضرائب/صافي المبيعات) * 100
4. نسب هامش الربح بعد الضرائب = (الارباح بعد الضرائب/صافي المبيعات) * 100
5. نسب المصروفات = (اجمالي المصروفات/صافي المبيعات) * 100

تستخدم هذه النسب لقياس كفاءة الوحدة الاقتصادية في تحقيق الفائض الاقتصادي من خلال تقليص قيمة المصروفات المختلفة بعد تحديد تلك الانواع التي تؤدي الى احتجاز اكبر حجم من ايرادات المبيعات .
وللتحليل المستفيض يتم نسبة كل مصروف الى صافي المبيعات ، وذلك لايجاد الوزن النسبي لكل مصروف ورد بقائمة الدخل .

ج. معدلات الدوران

1. معدل دوران رأس المال العامل = صافي المبيعات /متوسط رأس المال العامل المقصود برأس المال العامل الاجمالي ، مجموع الاصول المتداوله التي يمتلكها المشروع في تاريخ معين أما الفرق بين الاصول المتداوله والالتزامات قصيرة الاجل فتسمى صافي رأس المال العامل ، الذي يحقق لدائني الوحدة الاقتصادية نسبة الامان التي تتمتع بها الالتزامات الجارية ، وكلما زادت معدلات دوران رأس المال العامل كلما تضاعف هامش الربح بمقدار عدد المرات التي دارها .
ويمكن احتساب معدل دوران رأس المال العامل باليوم وكالاتي :
معدل دوران رأس المال العامل (باليوم) = $360 /$ معدل دوران رأس المال العامل
وان دليل الاستثمار الجيد عندما تنخفض ايام دوران رأس المال العامل ، لان عندها سوف يزداد هامش الربح .
2. معدل دوران المدينين = صافي المبيعات الاجله/متوسط رصيد المدينين وهي تستخدم للحكم على كفاءة ادارة الائتمان في الوحدة الاقتصادية على تحصيل الديون .وكلما ارتفع المعدل فهو يشير الى تحسن اداء الاداره في تحصيل ديونها ، ونجاح سياستها الائتمانية .
3. معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات /متوسط رصيد المخزون ويقصد به عدد المرات التي يتم فيها بيع المخزون خلال السنه ،ويستخدم هذا المقياس لتحديد كفاءة ادارة المبيعات في تسويق منتجات الوحدة الاقتصادية خلال السنه الواحده ،وان ارتفاع هذا المؤشر من خلال عدد مرات دورانه يبين كفاءة الاداره في تحقيق الارباح .
ويمكن احتساب معدل دوران المخزون باليوم وكالاتي :
معدل دوران المخزون (باليوم) = $360 /$ معدل دوران المخزون
4. معدل دوران الدائنين = (المشتريات الصافيه /الدائنين + اوراق دفع) يستخدم هذا المؤشر للحكم على كفاءة ادارة المشروع لسداد التزاماته المتداوله ويمكن احتساب معدل دوران الدائنين باليوم وكالاتي :
معدل دوران الدائنين(باليوم) = $(360 /$ معدل دوران الدائنين)
5. معدل دوران الاصول يقيس هذا المؤشر كفاءة المشروع في استثمار مصادر التمويل في الاستخدامات، وكلما كانت معدلات الدوران عاليه دلت على حسن الاستثمار بالاصول. وتنقسم معدلات دوران الاصول الى ثلاث هي :
معدل دوران الاصول المتداوله = صافي المبيعات / الاصول المتداوله
معدل دوران الاصول الثابته = صافي المبيعات / الاصول الثابته
معدل دوران مجموع الاصول = صافي المبيعات / اجمالي الاصول

د. النسب المعيارية

- النسب المعيارية مؤشرات محدد مسبقاً وفق اسس علميه للتنبؤ بما ستكون عليه النسبه في التنفيذ الفعلي ،فهي تحقق الرقابه على الانشطه الفعليه .من خلال امكانية مقارنتها مع النسب الفعليه وتحديد الانحرافات ، للبحث عن اسبابها ، فهي تصلح كأداة للرقابه وتقييم الاداء ، وتتخذ الاشكال التاليه :
1. النسب التي تخص صناعه معينه .
 2. النسب المقتبسه من المشاريع المماثله او المنافسه .
 3. النسب المستخرجه من المشروع نفسه من واقع خبره في السنوات السابقه .

ثانياً:- الطرق والاساليب الحديثه

تنقسم الاساليب الحديثه في التحليل المالي الى قسمين هما (4):

1. الاساليب الاحصائيه :

ان الاساليب الاحصائيه تعتمد على الارقام القياسيه والسلاسل الزمنيه لمجموعه بيانات ولعدد من السنوات ، بهدف توضيح العلاقه بين مؤشرات معينه والتي يعبر عنها بالمعدل قياساً لمعدلات نفس المؤشرات لفترات زمنيه سابقه ، او علاقه بالمؤشر باختيار سنة الاساس ، التي يجب ان تخضع لمعايير دقيقه وموضوعيه ، بعيداً عن التحيز الشخصي ، كما يجب ان تكون سنة الاساس من السنوات الطبيعيه البعيده عن المؤثرات الشاذه .

ويمكن تعريف الرقم القياسي بأنه رقم او مقياس احصائي تم تصميمه بقصد اظهار التغير في متغير معين خلال فتره زمنيه معينه . وعندما يتم التحليل المالي لعدد من السنوات بموجب الارقام القياسيه يطلق عليه اسلوب المقارنات الافقيه باستخدام السلاسل الزمنيه .
وتحتسب العلاقه بين المؤشرات ، وفقاً لاسلوب الارقام القياسيه كالآتي :

(قيمة العنصر في سنة المقارنه / قيمة نفس العنصر في سنة الاساس) * 100

والغايه من ايجاد التغيرات النسبيه هي الدراسه المستفيضة لمعرفة اسباب هذه التغيرات لمساعدة ذوي الشأن لاتخاذ الاجراءات المناسبه .

اجراءات التحليل باستخدام الاساليب الاحصائيه

1. يتم اتباع هذا الاسلوب في حالة وجود سلسله من البيانات الماليه .
2. يتم اعداد جدول يتكون من حقلين الاول للعناصر والثاني للسنوات .
3. تعتبر قيمة سنة الاساس 100 ثم ينسب قيمة كل عنصر الى مثيله من سنة الاساس مضروباً في 100 .

4. بعد الانتهاء من استكمال الجدول التحليلي السابق يحصل المحلل على التغيرات التي تحدث لكل عنصر ، ويمكن تحويل قيمة كل مؤشر الى رسم بياني يوضح اتجاه التغيرات التي حدثت خلال السلسله الزمنيه .

2. الاساليب الرياضيه :

تعتبر الاساليب الكميه في التحليل المالي الطريقه المثلى لحل اعقد المشاكل بأقل جهد وبأسرع وقت . وتوجد عدة طرق رياضيه تستخدم في التحليل المالي مثل طريقه البرامج الخطيه ، وطريقه الاحداثيات ... الخ . لذا يجب على المحلل ان يكون ملماً بهذه الطرق وكيفية الاستفاده منها في مجال عمله . واكثر الطرق التي يمكن استخدامها في التحليل المالي هي :

● طريقه الارتباط والانحدار

تستخدم هذه الطريقه لتحديد شدة العلاقه بين ظاهره او قيمه يرمز لها ب (Y) واخرى يرمز لها ب (X) ويعبر عنها بمعادله رياضيه هي :

$$Y = F(X)$$

ان علاقه الارتباط تكون بين متغيرين يكون احدهما سبب والاخر نتيجته ، ومن الممكن ان يكون كلا المتغيرين سبب ونتيجته في نفس الوقت .

● طريقه البرامج الخطيه

تستخدم البرامج الخطيه في حل المشاكل المعقده خاصه التي لها علاقه بالقضايا الاقتصاديه ذات الشمول ، والبرامج الخطيه من هذا النوع تعتمد على حل المعادلات الخطيه ، عندما تكون العلاقه التبادليه بين جملة ظواهر محدده وواضحه ، ولحل المشاكل الاقتصاديه باستخدام البرامج الخطيه يتم الاستعانه بمعادله المستقيم التي هي :

$$Y = ax + b$$

● المصفوفات الخطيه والموجه

تعتمد هذه الطريقة على حل المعادلات الجبرية الخطية والموجه للمصفوفات ، وتستخدم بشكل خاص في حل المعادلات المعقدة والتي تحتوي على الكثير من المجهول ، وذلك خاصة في المعامل والمصانع الكبيره والمؤسسات الانتاجيه الاخرى.

أولاً:- مفهوم تقويم الأداء

1. يعرف بأنه قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ماتكون سنة تقويمية واحده. بالإضافة الى معرفة الاسباب التي ادت الى النتائج اعلاه واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على تلك الاسباب بهدف الوصول الى اداء جيد في المستقبل (6).
2. كما يعرف بأنه جميع العمليات والدراسات التي ترمي لتحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية مع دراسة تطور العلاقة المذكوره خلال فترات زمنية متتابعه او فتره زمنية محدده عن طريق اجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الاهداف بالاستناد الى مقاييس ومعايير معينه(7).
3. كما عرفها الجزار بانها ((عباره عن التساؤلات التي تهدف الى التعرف على مدى الالتزام بالخطط الموضوعه))(8)
4. وهناك من يعد عملية تقويم الاداء بأنها عمليه جزئيه من نطاق نشاط اداري اوسع واشمل وهو الرقابه ، فقد عرفها السلمي(9). بأنها ((تلك العمليه التي تستهدف التحقق من ان ماكان يجب انجازه قد انجز فعلاً وتبين مدى يحدث الانحراف عن هذا المستهدف فأن تقويم الاداء هو اداة من ادوات الرقابه الشامله))
5. مما تقدم يمكن ان نشير الى ان تقويم الاداء يعني : مجموعة الدراسات التي ترمي الى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من ادارة انشطتها في مختلف جوانبه الاداريه والانتاجيه والتقنيه والتسويقيه والتخطيطيه... الخ ،خلال فتره زمنية محدده ومدى مهارتها في تحويل المدخلات او الموارد الى مخرجات بالنوعيه والكميه والجوده المطلوبه وبيان مدى قدراتها في تطوير كفاءة الوحدة الاقتصادية سنة بعد اخرى اضافة الى درجة نجاحها في التقدم على الصناعات المثيله عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها وابتداع الاساليب الاكثر انتاجاً وتطوراً في مجال عملها (10).

ثانياً:- أهداف تقويم الأداء

تستهدف عملية تقويم الاداء تحقيق مايلي :

1. معرفة مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية للوظائف المكلفه بأدائها مقارنة بتلك الوظائف المدرجه في خطتها .
2. الكشف عن اماكن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية و اجراء تحليل شامل لها وبيان مسيبياتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمه لها وتصحيحها وارشاد المنفذين الى وسائل تلافيها مستقبلاً (11).
3. تحديد مسؤوليه كل مركز او قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به وذلك من خلال قياس انتاجية كل قسم من اقسام العمليه الانتاجيه وتحديد انجازاته سلباً او ايجاباً الامر الذي من شأنه خلق منافسه بين الاقسام ياتجاه رفع مستوى اداء الوحدة (12).
4. الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقه رشيده تحقق عائداً اكبر بتكاليف اقل وبنوعيه اجود .
5. تحقيق تقويم شامل للاداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج تقويم الاداء ابتداءً بالمشروع ثم الصناعه ثم القطاع وصولاً للتقويم الشامل .
6. تصحيح الموازنات التخطيطيه ووضع مؤشرات في المسار الذي يوازن بين الطموح والامكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج تقويم الاداء قاعده معلوماتيه كبيره في رسم السياسات والخطط العلميه البعيده عن المزاجيه والتقدير غير الواقعيه .
7. تقديم تصوراً عاماً للاداره العليا في البلاد عن اداء الانشطه المختلفه في الاقتصاد الوطني وهذا مايمكنها من اجراء مراجعه تقويميه شامله تساعد على الارتقاء بالاداره الاقتصادية نحو الافضل .
8. تنشيط الاجهزه الرقابيه على اداء عملها عن طريق المعلومات التي يقدمها تقويم الاداء فيكون بمقدورها التحقق من قيام الشركات العامه بنشاطها بكفاءه عاليه وانجازها لاهدافها المرسومه كما هو مطلوب ،حيث تقدم تقارير الاداء افضل المعلومات التي يمكن ان تستخدم في متابعة وتطوير المتطلبات الاداريه والاقتصاديه والماليه لمختلف الوحدات الاقتصاديه .

ثالثاً:- القواعد الاساسيه لتقويم الأداء

1. تحديد الاهداف

لغرض تقويم كفاءة الاداء للوحده الاقتصادية يتطلب التعرف على الاهداف التي تريد تحقيقها والتي يتعين تحديدها بشكل واضح ودقيق مستعينين بالارقام والنسب والتوصيف الملائم كالربحيه والقيمه المضافه المطلوب تحقيقها وحجم ونوع السلع والخدمات التي تنتجها وغير ذلك .فالوحده الاقتصادية عندما ترسم السياسات على الهدف العام لنشاطها يجب ان تتوسع لتشمل جميع الاهداف التفصيليه لها .

2. وضع برنامج لانجاز الاعمال

حيث يتم في ضوء الاهداف المحددة وضع خطه متكامله لانجاز الاعمال بشكل تفصيلي ولكل مجال من مجالات النشاط في الوحده الاقتصادية، توضح فيها الموارد الماليه والبشريه المتاحة للوحده ، وتحديد مصادرها وكيفية الحصول عليها والاساليب الفنيه والاداريه والتنظيميه التي تتبعها في ادارة واستخدام هذه الموارد وطبيعة الانتاج وكيفية التسويق ونوع التقنيه المستخدمه واساليب اعداد القوى العامله وتدريبهم .

3. تحديد مراكز المسؤوليه

يقصد بمراكز المسؤوليه كل وحده تنظيميه مختصه بأداء عمل معين ولها سلطه اتخاذ القرارات التي من شأنها ادارة جزء من نشاط الوحده الاقتصادية وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها (13). لذلك يجب ان تعرف مسؤوليه كل مركز من العمليه الانتاجيه لغرض المساعده وبيان اسباب الانحرافات التي تقع خلال عمليه التنفيذ .

4. تحديد معايير الاداء

تتطلب اجراءات تقويم الاداء وضع معايير لغرض المقارنه مع النتائج المتحققه ، والمعايير هي مجموعه المقاييس والنسب والاسس التي تقاس بها الانجازات البتي حققتها الوحده الاقتصادية .

5. توفر جهاز مناسب لتنفيذ عمليه تقويم الاداء

وهذا هو اساس عمليه تقويم الاداء ويفترض وجوده قبل بدء العمليه اذ يفترض وجود جهاز للرقابه وجمع المعلومات والمتابعه يقوم بتسجيل النتائج التي يتمخض عنها التنفيذ باستخدامها في الاغراض المحدده التي تراها الاداره حيث تعتمد نتائج تقويم الاداء على مدى الدقه في جمع وتسجيل البيانات ، لذلك يجب وضع برامج التدريب المتخصصه لتستفيد منها كافة المستويات التنفيذييه والرقابيه .

رابعاً:- المراحل التي تمر بها عمليه تقويم الأداء

1. جمع البيانات والمعلومات الاحصائيه

يتم الحصول على البيانات والمعلومات الاحصائيه من القوائم الماليه متمثله بقائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي والقوائم الاخرى والملاحظات المرفقه بالتقارير الماليه . اضافة الى المعلومات المتعلقه بالسنوات السابقه ، والبيانات المتعلقه بأنشطة المنشآت المشابهه.

2. تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الاحصائيه المتعلقه بالنشاط

حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقيه والاعتماديه في هذه البيانات وقد يتم الاستعانه ببعض الطرق الاحصائيه المعروفه لتحديد مدى الموثوقيه بهذه البيانات .

3. اجراء عمليه التقويم

باستخدام المعايير والنسب الملائمه للنشاط الذي تمارسه الوحده الاقتصادية على ان تشمل عمليه التقويم النشاط العام للوحده الاقتصادية ، وذلك بهدف التوصل الى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه

4. تحديد الانحرافات

وذلك بمقارنة نتائج التقويم مع الاهداف المخططه للوحده ، وان الانحرافات التي حصلت في النشاط قد تم حصرها وتحديد اسبابها وان الحلول اللازمه لمعالجة الانحرافات قد اتخذت وان الخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحده نحو الافضل في المستقبل .

5. متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات وذلك بتزويد نتائج التقويم الى الادارات المختلفه داخل الوحده للاستفاده منها في رسم الخطط القادمه وزيادة فعالية المتابعه والرقابه .

المبحث الأول/ نبذة عن شركة الخزف السعودي:

شركة الخزف السعودية هي الشركة الرائدة في تصنيع وتسويق بلاط السيراميك والأدوات الصحية وسخانات المياه الكهربائية في الشرق الأوسط. وقد أنشئت الشركة في عام (1977) بواسطة مجموعه من رجال الأعمال السعوديين وبعض الهيئات المالية. وتصل الطاقة الإنتاجية للشركة إلى (16,000,000) مليون متر مربع من بلاط السيراميك للأرضيات والحدائق و(1,8) مليون قطعة من الأدوات الصحية و(600) ألف سخان و(1,2) مليون قطعة من علامات الطرق الخزفية وبلغت مبيعاتها السنوية (322) مليون ريال سعودي أو مايعادل (86,000,000) دولار في عام (2004)م.

تقع مصانع شركة الخزف السعودية في الرياض في المدينة الصناعية جنوب شرق الرياض وقد أقيمت مصانعها على مساحة تبلغ (450) ألف متر مربع وتبلغ القوة العاملة حوالي (1,700) عامل في مختلف المهن الفنية والإدارية.

وتتبع الشركة نظام المناطق للمبيعات حيث قسمت المملكة إلى خمس مناطق بيعيه إضافة إلى إدارة التصدير ومكتب مبيعات في مدينة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة ، وتمتلك الشركة (25) معرضاً موزعة على مدن المملكة الرئيسية .

لقد توجت جهود الشركة في تطبيق معايير الجودة على كافة منتجاتها والتزامها بمعايير الجودة في عملياتها التصنيعية بأن حصلت على شهادة الجودة (ISO) منذ عام (1996) ، كما أنها تحصلت أيضاً على علامة الجودة من هيئة المواصفات السعودية لجميع منتجاتها ، ومنحت جائزة الملك للمصنع المثالي لمرتين . وقد حصل سخان الخزف السعودي على شهادات عالمية منها CE شهادة الجودة الأوروبية وGS شهادة معايير الجودة الألمانية وشهادة الجودة الروسية وشهادة الجودة الأوكرانية.

ترتكز سياسات الشركة التسويقية والبيعية على توفير منتجات عالية الجودة لعملائها وتقديم خدمات ما بعد البيع بدرجة عالية من الكفاءة ويتم ذلك من خلال أربعة قنوات توزيع هي مبيعات الجملة ، مبيعات المشاريع ، معارض الشركة ومبيعات التصدير .

تواصل الشركة تطوير مقدراتها التصنيعية وزيادة الطاقات الإنتاجية وذلك لمقابله احتياجات عملائها في الجودة العالية والتصاميم الحديثة ، لذلك قامت مصانع الشركة بعدة توسعات بإضافة خطوط إنتاج جديدة وادخال تقنيات تصنيع حديثة وقد وافق مجلس إدارة الشركة أخيراً على توسعة الطاقة الإنتاجية لمصنع البلاط لتصل إلى (30) مليون متراً مربعاً في العام وسوف تنتهي هذه التوسعة بحلول (2007) م .

وقد تم الحصول على البيانات التالية والخاصة بشركة الخزف السعودي والتي اعدّها الباحث في

الجدولين التاليين :

شركة مساهمة سعودية
قائمة المركز المالي
للفترة من 2001-2005
(بالآلاف الريالات السعودية)

| 2005م | 2004م | 2003م | 2002م | 2001م | |
|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|--------------------------------|
| | | | | | الموجودات |
| | | | | | الموجودات المتداولة |
| 6.531 | 13.705 | 14.777 | 3.119 | 3.276 | نقد بالصندوق ولدى البنوك |
| -- | 8.104 | - | - | - | استثمارات قصيرة الأجل |
| 51.415 | 34.675 | 28.403 | 24.949 | 25.731 | مدينون تجاريون ، صافي |
| 197.061 | 124.158 | 75.071 | 90.880 | 92.461 | المخزون ، صافي |
| 8.838 | 5.940 | 4.580 | 3.421 | 3.455 | أرصدة مدينة أخرى |
| <u>263.845</u> | <u>186.582</u> | <u>122.831</u> | <u>122.369</u> | <u>124.923</u> | إجمالي الموجودات المتداولة |
| | | | | | الموجودات غير المتداولة |
| 8.500 | 6.780 | 14.531 | 9.980 | 9.980 | استثمارات في حقوق ملكية ، صافي |
| -- | 1.190 | 1.190 | 1.190 | 1.190 | قرض لشركة ذات علاقة |
| 3.944 | 3.000 | 4.890 | 22.202 | 29.570 | مشروعات تحت التنفيذ ، صافي |
| 501.687 | 428.463 | 395.695 | 404.764 | 424.775 | الموجودات الثابتة، صافي |
| - | - | 2.761 | 2.206 | 2.849 | موجودات غير متداولة أخرى ، |
| <u>514.131</u> | <u>439.433</u> | <u>419.067</u> | <u>440.342</u> | <u>468.364</u> | إجمالي الموجودات غير المتداولة |
| <u>777.976</u> | <u>626.015</u> | <u>541.898</u> | <u>562.711</u> | <u>593.287</u> | إجمالي الموجودات |
| | | | | | المطلوبات وحقوق المساهمين |
| | | | | | المطلوبات المتداولة |
| | | | | | بنوك |
| 64.186 | 54.351 | 25.731 | 22.595 | 35.265 | دائنون تجاريون وأوراق دفع |
| 90.000 | -- | - | 34.000 | 50.750 | قروض قصيرة الأجل |
| 26.011 | 19.110 | 17.476 | 14.251 | 14.427 | مصاريف مستحقة وأرصدة دائنة |
| 21.600 | 28.400 | 30000 | 28.000 | 22.000 | الجزء المتداول من قروض طويلة |
| 4.521 | 1.845 | - | - | - | توزيعات أرباح غير مستلمة |
| <u>1.380</u> | <u>2.150</u> | <u>2092</u> | <u>1.480</u> | <u>939</u> | مخصص الزكاة |
| <u>207.698</u> | <u>105.856</u> | <u>75.303</u> | <u>100.326</u> | <u>123.848</u> | إجمالي المطلوبات المتداولة |
| | | | | | المطلوبات غير المتداولة |
| 2.129 | 2.548 | 3.309 | 8.043 | 10.783 | أوراق دفع |
| 44.000 | 27.560 | 49.730 | 69.800 | 90.440 | قروض طويلة الأجل |
| 19.722 | 17.980 | 17.081 | 16.826 | 15.784 | مخصص مكافأة نهاية الخدمة |
| <u>65.851</u> | <u>48.088</u> | <u>70.120</u> | <u>94.669</u> | <u>117.007</u> | إجمالي المطلوبات غير المتداولة |
| <u>273.549</u> | <u>153.944</u> | <u>145.423</u> | <u>194.995</u> | <u>240.855</u> | إجمالي المطلوبات |
| | | | | | حقوق المساهمين |
| 250.000 | 250.000 | 250.000 | 250.000 | 250.000 | رأس المال |
| 68.028 | 59.652 | 48.952 | 44.354 | 42.675 | احتياطي نظامي |
| - | - | 2.382 | 2.382 | 2.382 | احتياطي عام |
| 186.399 | 162.419 | 95.141 | 70.980 | 57.375 | أرباح محتجزه |
| <u>504.427</u> | <u>472.071</u> | <u>396.475</u> | <u>367.716</u> | <u>352.433</u> | إجمالي حقوق المساهمين |
| <u>777.976</u> | <u>626.015</u> | <u>541.898</u> | <u>562.711</u> | <u>593.287</u> | إجمالي المطلوبات وحقوق |

شركة الخزف السعودية

شركة مساهمة سعودية
قائمة الدخل
للفترة من 2001-2005
(بالآلاف الريالات السعودية)

| <u>2005م</u> | <u>2004م</u> | <u>2003م</u> | <u>2002م</u> | <u>2001م</u> | |
|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|--------------------------------|
| 425.374 | 322.265 | 279.762 | 222.927 | 188.022 | المبيعات |
| (260.640) | (189.070) | (174.214) | (153.841) | (143.904) | تكلفة المبيعات |
| <u>164.734</u> | <u>133.195</u> | <u>105.548</u> | <u>69.086</u> | <u>44.129</u> | مجموع الدخل |
| | | | | | المصروفات والاعباء الاداريه |
| (61.625) | (49.353) | (44.982) | (38.832) | (37.564) | مصروفات بيع وتسويق |
| (19.824) | (18.171) | (14.365) | (11.142) | (14.630) | مصروفات عمومية وإدارية |
| <u>(81.449)</u> | <u>(67.524)</u> | <u>(59.347)</u> | <u>(49.974)</u> | <u>(52.194)</u> | اجمالي المصروفات والاعباء |
| <u>83.285</u> | <u>65.671</u> | <u>46.201</u> | <u>19.112</u> | <u>(8.065)</u> | صافي ربح (خساره) الأعمال |
| 1.567 | 42.864 | - | - | (1.212) | إيرادات او خسائر بيع استثمارات |
| 2.618 | 2.587 | 2.516 | 1.885 | 1.813 | إيرادات أخرى |
| (94) | (721) | - | - | - | فروقات أسعار صرف |
| <u>(2.228)</u> | <u>(1.255)</u> | <u>(2.741)</u> | <u>(4.203)</u> | <u>(6.146)</u> | تكلفة التمويل |
| <u>85.148</u> | <u>109.146</u> | <u>45.976</u> | <u>16.794</u> | <u>(13.610)</u> | صافي الربح (خساره) قبل الزكاة |
| <u>(1.392)</u> | <u>(2.150)</u> | <u>(2.134)</u> | <u>(1510)</u> | <u>(678)</u> | الزكاة |
| <u>83.756</u> | <u>106.996</u> | <u>43.842</u> | <u>15.284</u> | <u>(14.288)</u> | صافي ربح (خساره) السنة |
| <u>16.75</u> | <u>21.39</u> | <u>8.76</u> | <u>3.05</u> | | ربح السهم |

المبحث الثاني/ تحليل المصادر والاستخدامات ومؤشرات الربحية

لقد قام الباحث بعملية التحليل لبيانات شركة الخزف السعوديه وكانت النتائج كالآتي :-

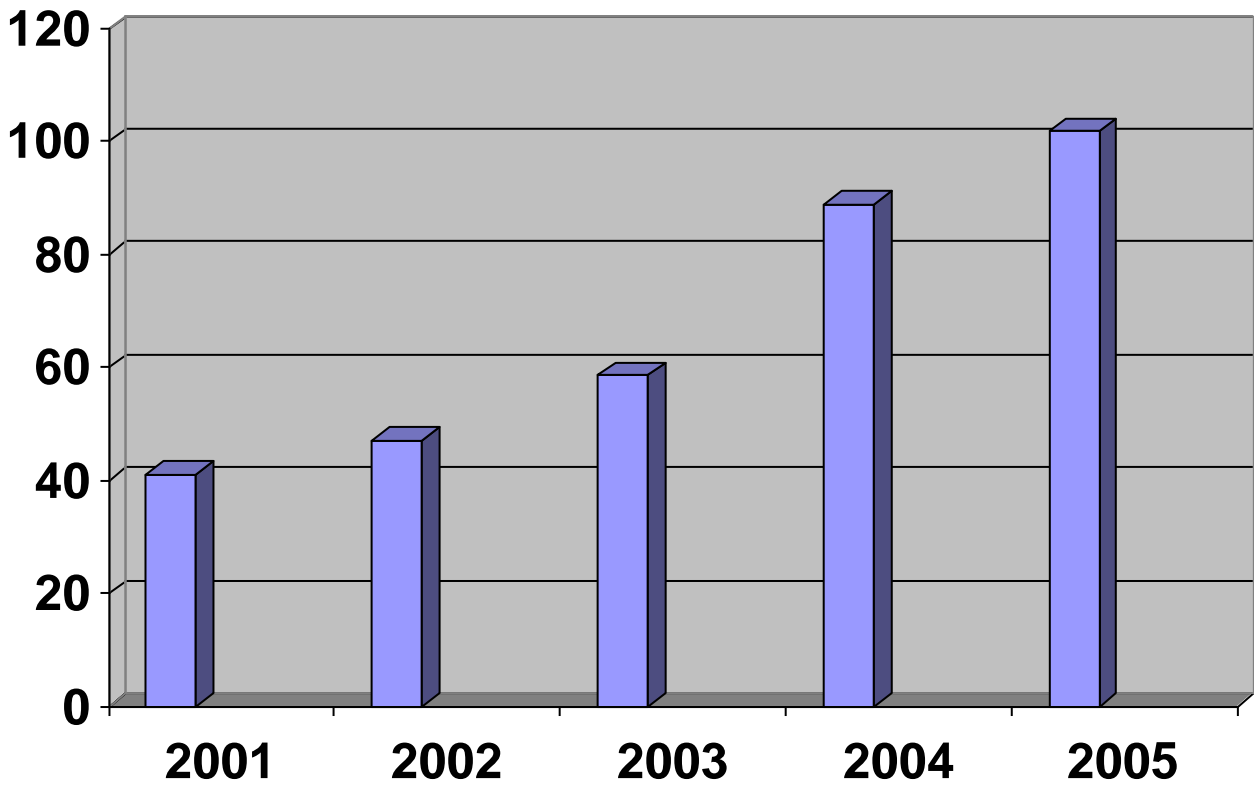
جدول رقم (1)
الأوزان النسبيه لمصادر التمويل والاستخدامات

| 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | المؤشرات |
|--------|--------|--------|--------|--------|---|
| 64.83 | 75.41 | 73.16 | 65.34 | 59.40 | الوزن النسبي لحقوق الملكية/الخصوم |
| 35.16 | 24.59 | 26.84 | 34.65 | 40.60 | الوزن النسبي للالتزامات /الخصوم |
| 100.00 | 100.00 | 100.00 | 100.00 | 100.00 | مجموع الوزن النسبي للالتزامات وحقوق الملكية |
| 32.13 | 39.93 | 46.13 | 44.43 | 42.14 | الوزن النسبي لرأس المال /الخصوم |
| 8.74 | 9.53 | 9.47 | 8.30 | 7.59 | الوزن النسبي للاحتياطيات /الخصوم |
| 23.96 | 25.94 | 17.56 | 12.61 | 9.67 | الوزن النسبي للأرباح المحتجزه /الخصوم |
| 64.83 | 75.41 | 73.16 | 65.34 | 59.40 | مجموع الوزن النسبي لحقوق الملكية/الأصول |
| 1:1.84 | 1:3.07 | 1:2.73 | 1:1.89 | 1:1.46 | الوزن النسبي لحقوق الملكية/الالتزامات |
| 26.70 | 16.91 | 13.90 | 17.83 | 20.87 | الوزن النسبي للالتزامات المتداوله /الخصوم |
| 8.46 | 7.68 | 12.94 | 16.82 | 19.72 | الوزن النسبي للالتزامات غير المتداوله /الخصوم |
| 101.77 | 88.83 | 58.59 | 47.09 | 40.97 | معدل الاداء الاولي |
| 33.91 | 29.80 | 22.67 | 21.75 | 21.06 | الوزن النسبي للأصول المتداوله/الأصول |
| 66.09 | 70.20 | 77.33 | 78.25 | 78.94 | الوزن النسبي للأصول غير المتداوله/الأصول |
| 100.00 | 100.00 | 100.00 | 100.00 | 100.00 | مجموع الوزن النسبي للأصول |
| 0.84 | 2.19 | 2.73 | 0.55 | 0.55 | الوزن النسبي للنقد بالصندوق ولدى البنوك /الأصول |
| - | 1.29 | - | - | - | الوزن النسبي لأستثمارات قصيرة الأجل/الأصول |
| 6.61 | 5.54 | 5.24 | 4.43 | 4.34 | الوزن النسبي للذمم المدينة /الأصول |
| 25.33 | 19.83 | 13.85 | 16.15 | 15.58 | الوزن النسبي للمخزون /الأصول |
| 1.14 | 0.95 | 0.85 | 0.61 | 0.58 | الوزن النسبي لأرصده مدينه اخرى /الأصول |
| 1.09 | 1.08 | 2.68 | 1.77 | 1.68 | الوزن النسبي لأستثمارات طويلة |

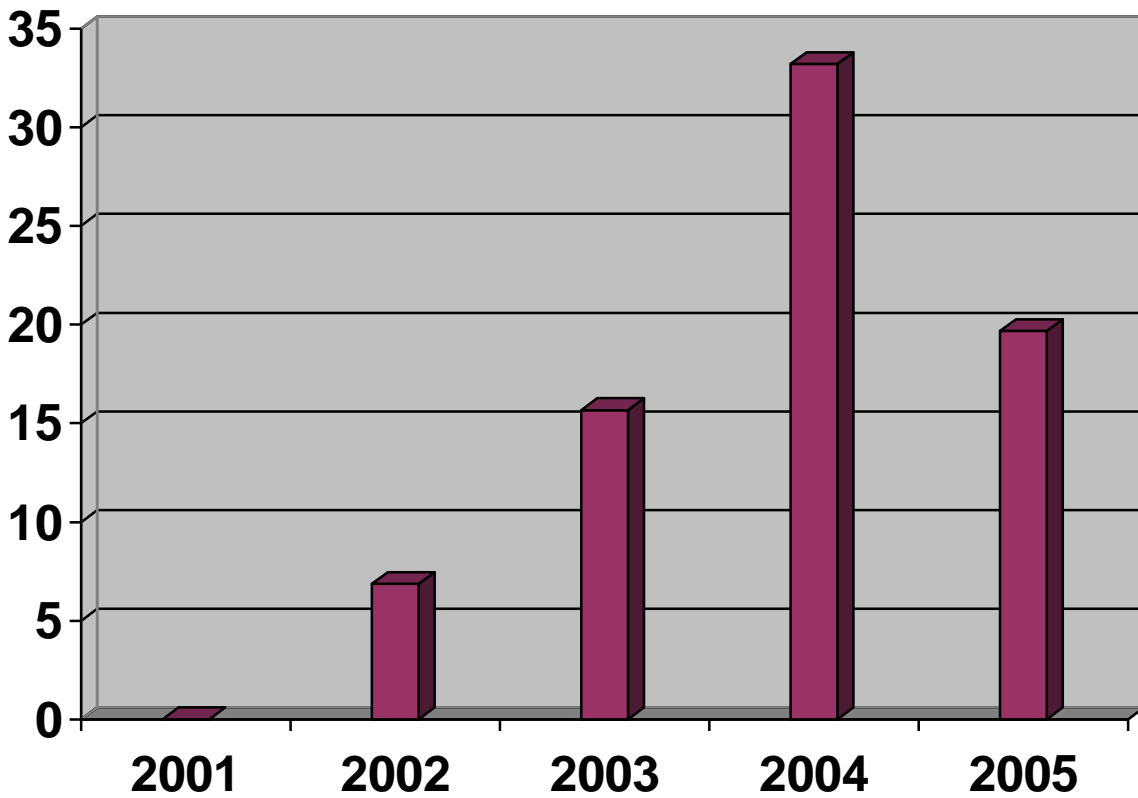
| | | | | | |
|--------|--------|--------|--------|--------|---|
| | | | | | الاجل /الأصول |
| - | 0.19 | 0.22 | 0.21 | 0.20 | الوزن النسبي لقروض طويلة الأجل/الأصول |
| 0.51 | 0.48 | 0.90 | 3.95 | 4.98 | الوزن النسبي لمشروعات تحت التنفيذ/الأصول |
| 64.49 | 68.44 | 73.02 | 71.93 | 71.60 | الوزن النسبي لموجودات ثابتة/الأصول |
| - | - | 0.51 | 0.39 | 0.48 | الوزن النسبي لموجودات اخرى /الأصول |
| 1:1.27 | 1:1.76 | 1:1.63 | 1:1.22 | 1:1.01 | الوزن النسبي للأصول المتداولة/الالتزامات المتداولة(نسبة السيولة العادية) |
| 1:1.32 | 1:1.52 | 1:2.32 | 1:1.69 | 1:1.56 | معدل دوران المخزون |
| 1:0.25 | 1:0.33 | 1:0.39 | 1:0.26 | 1:0.26 | نسبة السيولة السريعة |
| 1:0.03 | 1:0.13 | 1:0.20 | 1:0.03 | 1:0.03 | نسبة السيولة الفوريه |
| 1:7.81 | 1:9.14 | 1:5.98 | 1:4.65 | 1:4 | معدل غطاء الألتزامات طويلة الاجل |
| 75.93 | 68.76 | 51.78 | 51.45 | 51.42 | نسبة الألتزامات المتداولة/مجموع الألتزامات |
| 24.07 | 31.24 | 48.22 | 48.55 | 48.58 | نسبة الألتزامات طويلة الأجل/ مجموع الألتزامات |
| 1:0.54 | 1:0.25 | 1:0.37 | 1:0.53 | 1:0.68 | الوزن النسبي للالتزامات/حقوق الملكية(معدل الديون /حقوق الملكية) |
| 1:0.35 | 1:0.25 | 1:0.27 | 1:0.35 | 1:0.41 | معدل التمويل بالديون |
| 1:0.27 | 1:0.17 | 1:0.14 | 1:0.18 | 1:0.21 | الوزن النسبي للالتزامات المتداولة/الأصول(معدل التمويل بالديون قصيرة الأجل) |
| 1:0.08 | 1:0.08 | 1:0.13 | 1:0.17 | 1:0.20 | الوزن النسبي للالتزامات غير المتداولة /الأصول(معدل التمويل بالديون طويلة الأجل) |
| 1:0.34 | 1:0.30 | 1:0.23 | 1:0.22 | 1:0.21 | الوزن النسبي للأصول المتداولة/الأصول الثابتة |

**جدول رقم (2)
التناسق في هيكل التمويل والاستثمار**

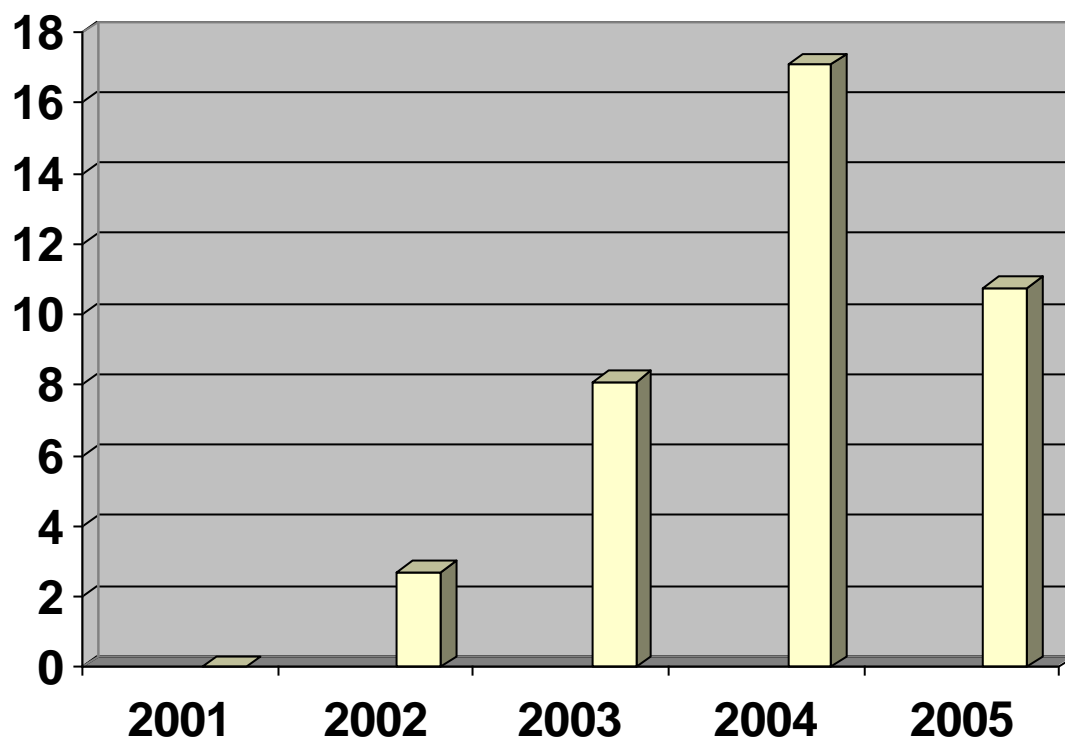
| السنوات | | | | | المؤشر |
|---------|--------|--------|--------|--------|--|
| 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | |
| 33.91 | 29.80 | 22.67 | 21.75 | 21.06 | الوزن النسبي الأصول المتداولة/الأصول |
| 66.09 | 70.20 | 77.33 | 78.25 | 78.94 | الوزن النسبي الأصول غير المتداولة/الأصول |
| 26.70 | 16.91 | 13.90 | 17.83 | 20.87 | الوزن النسبي للالتزامات المتداولة/الخصوم |
| 64.83 | 75.41 | 73.16 | 65.34 | 59.40 | الوزن النسبي لحقوق الملكية/الخصوم |
| 1:1.84 | 1:3.07 | 1:2.73 | 1:1.86 | 1:1.46 | الوزن النسبي لحقوق الملكية/الالتزامات |
| 1:0.34 | 1:0.30 | 1:0.23 | 1:0.22 | 1:0.21 | الأصول المتداولة/الأصول الثابته |
| 101.77 | 88.83 | 58.59 | 47.09 | 40.97 | معدل الاداء الاولي |
| 19.69 | 33.20 | 15.67 | 6.86 | - | معدل الاداء التشغيلي : صافي الربح/المبيعات |
| 10.77 | 17.09 | 8.09 | 2.72 | - | معدل الاداء الكلي : صافي الربح/الاصول |
| 1:1.27 | 1:1.76 | 1:1.63 | 1:1.22 | 1:1.1 | نسبة السيولة العادية |
| 74.69 | 66.54 | 61.12 | 74.27 | 74.01 | الوزن النسبي للمخزون/الأصول المتداولة |



شكل رقم (1) حركة الأداء الأولي للفترة من (2005 – 2001)



شكل رقم (2) حركة الأداء التشغيلي للفترة من (2005 – 2001)



شكل رقم (3) حركة الأداء الكلي للفترة من (2001 – 2005)

جدول رقم (3)
معدلات الدوران وطريقة المتوسط المتحرك الزمني ((الفعلي))

| نسبة الانحراف | الأداء المعياري 2005 | السنوات | | | | | | | | | | المؤشر |
|---------------|----------------------|---------|-----|------|-----|------|-----|------|-----|------|-----|-----------------------------|
| | | 2005 | | 2004 | | 2003 | | 2002 | | 2001 | | |
| | | مره | يوم | مره | يوم | مره | يوم | مره | يوم | مره | يوم | |
| (4.06) | 1.97 | 1.89 | 190 | 2.08 | 173 | 2.28 | 158 | 1.80 | 200 | - | - | معدل دوران رأس المال |
| (8.99) | 1.78 | 1.62 | 222 | 1.99 | 181 | 2.1 | 171 | 1.68 | 214 | - | - | معدل دوران المخزون السلعي |
| (2.07) | 5.31 | 5.2 | 69 | 4.38 | 82 | 6.16 | 58 | 6.74 | 53 | - | - | معدل دوران الدائنون |
| (8.05) | 1.74 | 1.60 | - | 1.77 | - | 2.28 | - | 1.82 | - | 1.51 | - | معدل دوران الأصول المتداولة |
| 12.16 | 0.74 | 0.83 | - | 0.73 | - | 0.67 | - | 0.51 | - | 0.40 | - | معدل دوران الأصول الثابته |
| 7.84 | 0.51 | 0.55 | - | 0.51 | - | 0.52 | - | 0.40 | - | 0.32 | - | معدل دوران مجوع الأصول |

ملاحظه/

الانحراف / هو الفرق بين الاداء الفعلي والاداء المعياري .

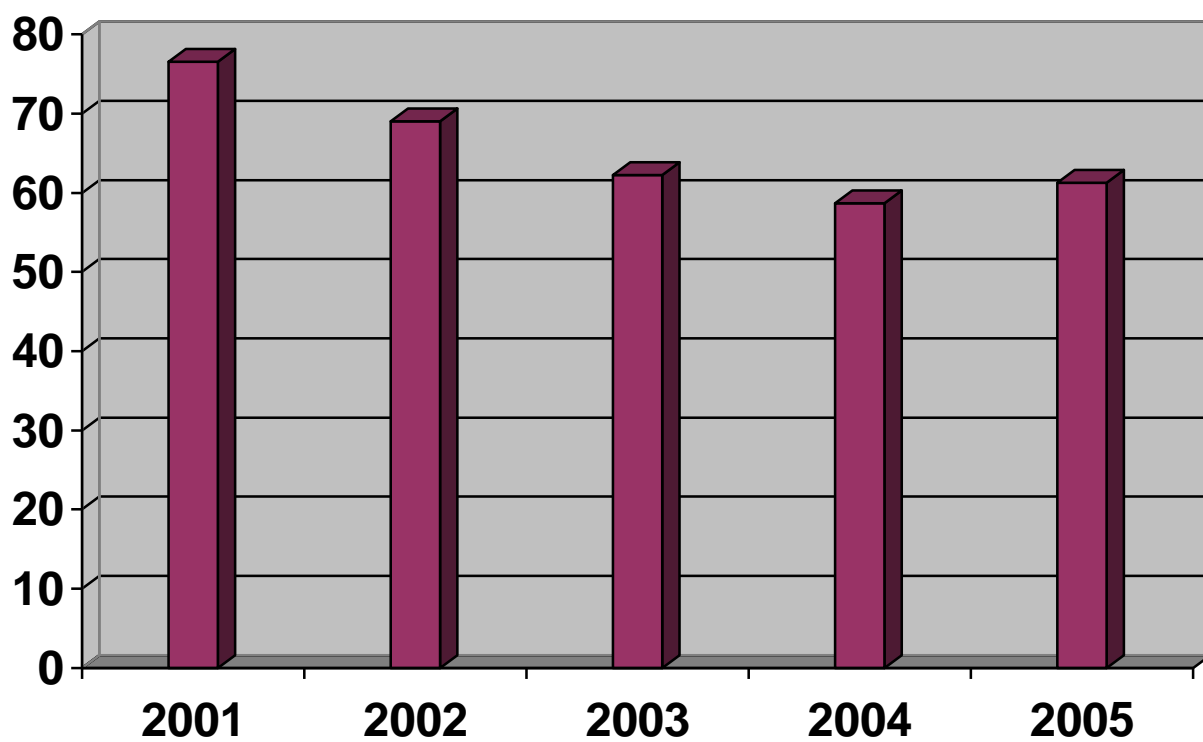
ولاحتساب نسبة الانحراف وبيان ان الانحراف موجب اوسالب تم استخدام المعادله التاليه :-

$$\text{نسبة الانحراف} = \left(\frac{\text{الاداء الفعلي}}{\text{الاداء المعياري}} \right) * 100 - 100$$

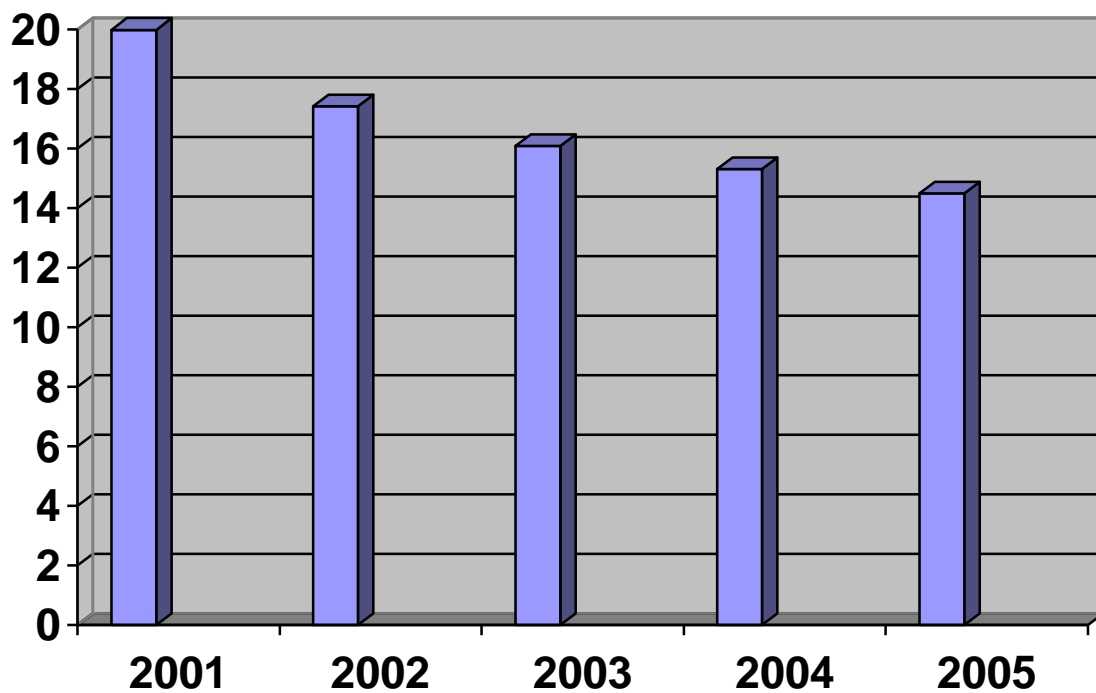
لان ((الاداء الفعلي / الاداء المعياري)) * 100 يمثل نسبة المتحقق فعلاً

جدول رقم (4)
حركة مؤشرات الربحية

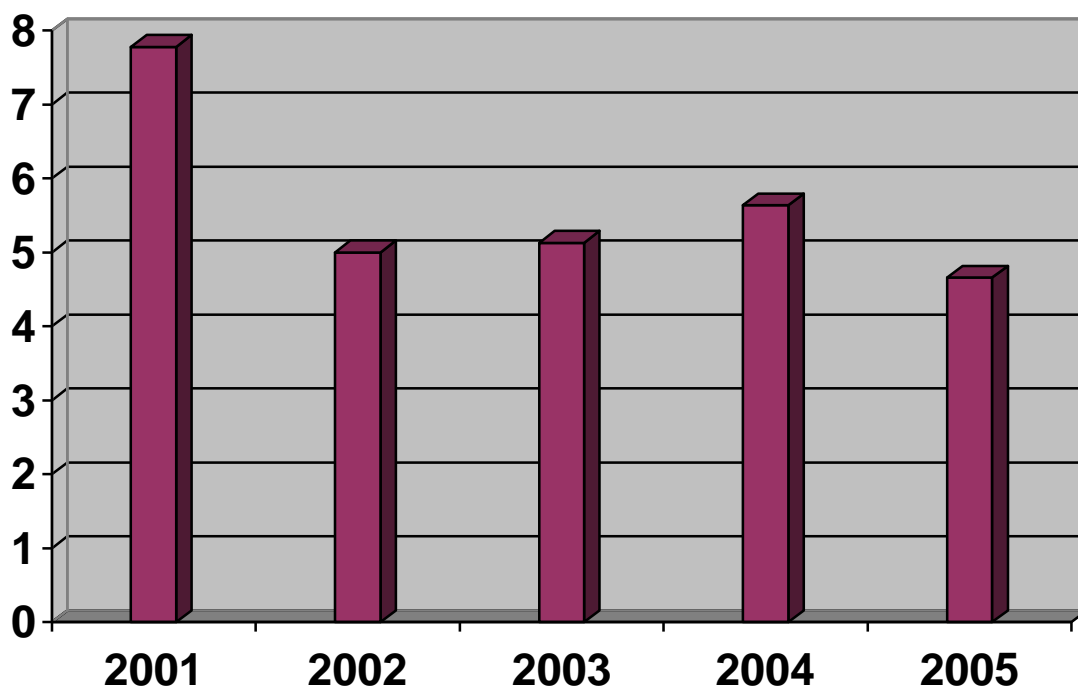
| السنوات | | | | | المؤشر |
|---------|-------|-------|-------|-------|-----------------------------------|
| 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | |
| 61.27 | 58.67 | 62.27 | 69.01 | 76.54 | تكلفة المبيعات/صافي المبيعات |
| 38.73 | 41.33 | 37.73 | 30.99 | 23.47 | نسبة مجمل ربح العمليات |
| 19.15 | 20.95 | 21.21 | 22.42 | 27.76 | اجمالي المصروفات/ صافي المبيعات |
| 14.49 | 15.31 | 16.08 | 17.42 | 19.98 | م.البيع والتسويق /صافي المبيعات |
| 4.66 | 5.64 | 5.13 | 5.00 | 7.78 | م.عموميه واداريه /صافي المبيعات |
| | | | | | تحليل المصروفات : |
| | | | | | أولاً:- تحليل م.البيع والتسويق: |
| 29.56 | 28.98 | 30.26 | 30.34 | 26.60 | الوزن النسبي للرواتب والاجور |
| 15.38 | 12.11 | 12.00 | 10.18 | 10.18 | الوزن النسبي لأجور النقل والشحن |
| 8.92 | 8.71 | 10.30 | 12.42 | 9.25 | الوزن النسبي للدعايه والاعلان |
| 7.16 | 8.58 | 8.51 | 9.09 | 8.27 | الوزن النسبي للأستهلاك |
| 5.69 | 5.72 | 6.49 | 7.00 | 7.45 | الوزن النسبي لأداريه ومكتبيه |
| 4.27 | 4.17 | 3.75 | 4.26 | 4.73 | الوزن النسبي للأيجارات |
| 1.63 | 1.90 | 1.96 | 2.12 | 2.20 | الوزن النسبي لمصاريف الطاقه |
| 1.71 | 1.58 | 1.61 | 1.70 | 2.30 | الوزن النسبي لمصاريف اصلاح وصيانه |
| 1.34 | 1.34 | 0.91 | 0.60 | 0.98 | الوزن النسبي لمصاريف اخرى |
| | | | | | أولاً:- تحليل م.اداريه وعموميه: |
| 14.84 | 15.68 | 13.94 | 15.68 | 15.71 | الوزن النسبي للرواتب والاجور |
| 3.11 | 3.22 | 1.87 | 1.88 | 4.02 | الوزن النسبي للأستهلاك |
| 3.36 | 2.88 | 2.63 | 2.64 | 2.49 | الوزن النسبي لأداريه ومكتبيه |
| 2.36 | 4.62 | 5.35 | 1.60 | 5.16 | الوزن النسبي لابعاء مخصصات |
| 0.58 | 0.32 | 0.28 | 0.33 | 0.40 | الوزن النسبي لمصاريف اصلاح وصيانه |
| 0.09 | 0.19 | 0.13 | 0.16 | 0.24 | الوزن النسبي لمصاريف الطاقه |



شكل رقم (4) حركة تكلفة المبيعات للفترة من (2001 – 2005)



شكل رقم (5) حركة م.البيع والتوزيع للفترة من (2005 – 2001)



شكل رقم (6) حركة م.عموميه واداريه للفترة من (2005 – 2001)

**جدول رقم (5)
المؤشرات المطلقة لنتائج الاداء للفترة 2001 - 2005 م**

| السنوات | | | | | المؤشرات |
|---------|--------|--------|--------|----------|--------------------|
| 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | |
| 425374 | 322265 | 279762 | 222927 | 188022 | المبيعات |
| 164734 | 133195 | 105548 | 69086 | 44129 | الربح الاجمالي |
| 81449 | 67524 | 59347 | 49974 | 52194 | المصاريف الاجماليه |
| 83756 | 106996 | 43842 | 15284 | (14,288) | صافي الربح |

**جدول رقم (6)
المؤشرات النسبية لنتائج أداء الشركة**

| التغيرات بالمقارنه مع سنة الاساس (2001) | | | | | | مؤشرات الأداء كنسبه مئوية من المبيعات | | | السنوات |
|---|-------|--------------------|--------|-------------------|-------|---------------------------------------|--------------------|-------------------|---------|
| الربح الصافي | | المصاريف الأجماليه | | الأرباح الأجماليه | | الربح الصافي | المصاريف الأجماليه | الأرباح الأجماليه | |
| نسبي | مطلق | نسبي | مطلق | نسبي | مطلق | | | | |
| - | - | 100 | - | 100 | - | - | 27.76 | 23.47 | 2001 |
| 100 | - | 80.76 | (5.34) | 132.08 | 7.53 | 6.86 | 22.42 | 31.00 | 2002 |
| 228.43 | 8.81 | 76.40 | (6.55) | 160.76 | 14.26 | 15.67 | 21.21 | 37.73 | 2003 |
| 483.97 | 26.34 | 75.47 | (6.81) | 176.10 | 17.86 | 33.20 | 20.95 | 41.33 | 2004 |
| 287.03 | 12.83 | 68.98 | (8.61) | 165.02 | 15.26 | 19.69 | 19.15 | 38.73 | 2005 |

جدول رقم (7)
حركة الربحية كعلاقه بين الارباح الصافيه والمصاريف الاجماليه

| الرقم القياسي المتحرك من السنة السابقه | من سنة الاساس 2001 | التغيرات | | معدل الأرباح الصافيه | السنوات |
|---|--------------------------|---------------------|--------------------|-------------------------|---------|
| | | من السنه السابقه | سنة الأساس 2001 | المصاريف الأجماليه | |
| - | - | - | - | - | 2001 |
| 100 | 100 | - | - | 30.58 | 2002 |
| 241.56 | 241.56 | 43.29 | 43.29 | 73.87 | 2003 |
| 214.51 | 518.18 | 84.59 | 127.88 | 158.46 | 2004 |
| 64.89 | 336.27 | (12.34) | 72.25 | 102.83 | 2005 |

نتائج التحليل /

وكانت نتائج تحليل المصادر والأستخدامات ومؤشرات الربحية كالآتي :-

أولاً:- هيكل التمويل والاستثمار

1. يتضح ان شركة الخزف السعوديه تعتمد بنسبة (64.83%) على مصادر التمويل الداخليه ، حيث انه كلما ارتفع هذا المؤشر فإنه يعطي المستثمرين المزيد من الثقة بأن الشركه قادره على تغطية التزاماتها الخارجيه . علماً بأن هذا المؤشر كان أفضل خلال السنتين الماضيتين ، ففي سنة (2003) كان (73.16%) وفي سنة (2004) كان (75.41%) . بينما بلغت مصادر التمويل الخارجيه (35.16%) وقد كانت هذه النسبه أفضل في السنتين الماضيتين ، حيث بلغت (26.84%) في سنة (2003) و(24.59%) في سنة(2004).
2. يلاحظ أن الوزن النسبي لرأس المال انخفض الى (32.13%) من مجموع الخصوم مقارنة بسنة الاساس (2001) ، حيث كان هذا المؤشر يشير الى (42.14%). علماً بأنه قد ارتفع الى أعلى درجاته في سنة (2003) عندما وصل الى (46.13%) ، وهذا مؤشر غير جيد بالنسبه للمستثمرين لانه يؤدي الى تخفيض هامش الامان الذي يبحث عنه المستثمر الحالي أو المستثمر المستقبلي .
3. الأرباح المحتجزه / ارتفع هذا المؤشر بنسبة (247.78%)، حيث كان (9.67%) في سنة (2001) ثم وصل الى (23.96%) في سنة (2005) . علماً بأن أعلى مستوى بلغه هذا المؤشر كان(25.94%) في سنة (2004) . هذا دليل على ان الشركه تحقق مستويات مرتفعه من الأرباح أثرت على ارتفاع مبلغ الأرباح المحتجزه ليبلغ(186,399,000) ريال في سنة (2005) ، في حين كان في سنة (2001) لايتجاوز سوى (57,375,000) ريال .
4. ان الشركه قد حققت تناسق جيد في الهيكل التمويلي ، حيث ان هذا التناسق حقق عائد محتجز بنسبة (101.77%) من رأس المال ممثلاً بالأحتياجات والأرباح المحتجزه، وهذا الأداء قد ارتفع بنسبة (248.40%) عما كان عليه في سنة(2001). علماً بأن الأحتياجات احتجاز من ارباح السنوات السابقه وهو مخصص لأغراض محده بالنظام الداخلي للشركه ، بينما الأرباح المحتجزه تمثل مقدار مالم يوزع من الأرباح المحققه فعلاً خلال السنوات السابقه .
5. ان تحليل اصول الشركه يشير الى انها تستثمر مصادر التمويل المتاحة لديها في رأس المال الثابت (الاصول غير المتداوله) بنسبة (66.09%) من مجموع الاصول ، بالرغم من ان الاصول غير المتداوله في المشروعات الصناعيه تعتبر بمثابة الأصول المدره للأيراد ، الا ان حجم هذه الاصول يجب ان يتناسب مع درجة اعتماد الصناعه على التكنولوجيا، وحيث ان صناعة الخزف لا تتطلب تكنولوجيا بمستوى عالي ، لذلك فإنه يجب ان يتم تقييم حجم هذه الاصول بصوره مستمره مع حجم النشاط . لذلك يرى الباحث ان هذا الانخفاض مؤشر جيد لانه كان تدريجي اولاً ، وثانياً كان مصحوب بزيادة حجم المبيعات وصافي الربح للفترة من (2001-2005). علماً بأن اسباب ذلك الانخفاض تعود الى كل من فقرة (الموجودات الثابته) والتي تمثل المكنان والالات والمباني والسيارات ... الخ قد انخفضت من (71.60%) من مجموع الأصول في سنة (2001) الى (64.49%) في سنة (2005) ، وفقرة (مشروعات تحت التنفيذ) التي انخفضت من (4.98%) في سنة (2001) الى (0.51%) في سنة (2005) .
6. ان الأصول المتداوله ارتفعت بنسبة (161.02%) عما كانت عليه في سنة (2001) حيث كانت نسبتها (21.06%) من مجموع الأصول ، وعادت لترتفع الى (33.91%) في سنة (2005) . بالرغم من ان هذا يعد مؤشر غير جيد عند النظر اليه للمره الاولى (في المشروعات الصناعيه) لانه يكون على حساب الاصول غير المتداوله ، ولكن لان الشركه لا تتطلب اجهزه ومعدات تكنولوجيايه متطوره ومكلفه مثل صناعات اخرى فإن الانخفاض في الاصول غير المتداوله والارتفاع في الأصول المتداوله (بشرط ان يكون وفق نسب ودراسات معينه) واذا ماكان مصحوباً بزيادة المبيعات و الأرباح الاجماليه للشركه ، فإنه عند ذاك يعد مؤشر جيد للشركه . علماً بأن السبب الاكبر في تلك الزيادة هو المخزون السلعي الذي ارتفع بنسبة (162.58%) عما كان عليه في

سنة الاساس(2001) والذي بلغ (15.58%) من مجموع الاصول ليصل الى (25.33%) من مجموع الاصول في سنة (2005). وهذا توجه ناجح في تناسق الهيكل الاستثماري بأعتبار ان المخزون من أهم عناصر الأصول في تحقيق الإيرادات التشغيلية للمشروع بشرط المحافظه على معدل دوران المخزون او تحسينه .

7. نسبة التداول / ويطلق عليها احياناً بنسبة السيولة السريعه فأذا كان هذا المؤشر مرتفع القيمة نسبياً فهو يشير الى ان الشركة فيها سيولة كافية لمقابلة التزاماتها ، حيث كلما زادت الأصول المتداولة بالنسبه للمطلوبات المتداولة كلما زادت مقدرة الشركة على متابعة التزاماتها الجارية . ومعيار هذه النسبه هو (1:2) لذلك نجد ان هذا المؤشر بالنسبه للشركة موضوع البحث غير جيد حيث لم تبلغ الشركة سوى (1:1.27) في حين كان وضع السيولة لديها أفضل حيث بلغ (1:1.63) في سنة (2003) وبلغ (1:1.76) في سنة (2004) .

8. معدل دوران المخزون / انخفض معدل دوران المخزون بنسبة (15.38%) عما كان عليه في سنة (2001) ، حيث وصل الى (1.32 مره) بينما كان (1.56 مره) في سنة (2001) . وهذا كان بسبب زيادة حجم المخزون السلعي حيث كانت الزيادة بمقدار (162.58%) . علماً بأن أفضل دوران للمخزون كان في سنة (2003) حيث بلغ (2.32 مره) .

9. نسبة السيولة السريعه / ان هذه النسبه تستبعد المخزون من الأصول المتداولة والأبقاء على المفردات التي يمكن تحويلها الى نقد بسرعه ، ويبدو من النتائج التي اظهرها الجدول رقم (1) ان الشركة لم تحقق المستوى القياسي المطلوب لهذه النسبه والبالغ (1:1) ولكن نسبة ماحققته بلغ (25%) مما هو مطلوب ، فقد بلغت (1;0.25) وهذا يتطلب من الشركة المراجعة لغرض الارتقاء بنسبة السيولة الى المستوى الذي يؤشر قدره معقوله ومناسبه للوفاء لدى الشركة .

10. معدل غطاء الالتزامات طويلة الأجل / ان قدرة الأصول غير المتداولة على تغطية الالتزامات طويلة الأجل تظهر بشكل واضح ، حيث بلغت (7.81 مره) مما يعني ان الشركة قادره على الوفاء بالتزاماتها على المدى الطويل . علماً بأن هذا المؤشر كان قد بلغ (9.14 مره) للعام السابق (2004) وهذا يعني قدره الشركة كانت أفضل من عام (2005) .

11. الألتزامات / واضح من الجدول رقم (1) ان الألتزامات المتداولة بلغت (75.93%) من مجموع الألتزامات ، أي بزياده مقدارها (147.67%) عما كانت عليه في سنة (2001) ، وهذا مؤشر غير جيد فهو يشير الى حجم الألتزامات الواجب سدادها خلال سنة (2006) . بينما الألتزامات غير المتداولة قد انخفضت لتصل الى (24.07%) من مجموع الخصوم بأخفاض مقداره (49.55%) عما كانت عليه في سنة (2001) وهذا يشير الى حجم القرض المتبقي على الشركة والمستحق لصندوق التنمية السعوديه .

12. نسب الرفع المالي /

أ. معدل التمويل بالديون / ان قدرة الألتزامات على تمويل الاصول قد انخفضت لتصل الى (35%) أي ان كل واحد ريال من الأصول يتم بتمويله ب (0.35) من الريال من ديون عام (2005) . أي ان كل واحد ريال من الاصول يتم تمويله من المصادر الخارجيه بمقدار (0.35) من الريال من ديون (2005) ، وهذا مؤشر جيد لانه يشير الى مقدار التمويل للاصول بمقدار (0.65) من الريال من مصادر داخلية (حقوق الملكية) . الا ان هذا الانخفاض هو مقارنه بين سنة الاساس وسنة (2005) . لكن اذا مانظرنا الى سنة (2004) نجد ان معدل التمويل بالديون من مصادر خارجيه كان اقل من ذلك حيث بلغ (0.25) . ومعنى ذلك ان قدرة الألتزامات على تمويل الاصول قد ارتفعت وهذا يعتبر مؤشر غير جيد لانه ادى الى زيادة معدل تمويل الاصول من مصادر خارجيه . اما بالنسبه للتمويل بالديون قصيرة الأجل فقد ارتفع ليصل الى (27%) ومعنى ذلك انه مقابل كل واحد ريال من الأصول هناك (0.27) من الريال تمويل من الألتزامات المتداولة . وهذا مؤشر غير جيد لانه يشير الى ارتفاع التمويل بالألتزامات المتداولة ، مما يعني زيادة الألتزامات الواجب سدادها خلال سنة (2006) . في حين انخفض التمويل بالديون طويلة الأجل ليصل الى (8%) بأخفاض قدره (60%) عما كان عليه في سنة (2001) . ومعنى ذلك انه مقابل كل واحد ريال من الأصول هناك (0.08) من الريال تمويل من الألتزامات غير المتداولة ، وهذا مؤشر جيد اذ انه يشير الى ان مقدار الألتزامات غير المتداولة قد انخفض ومعه دون شك انخفض التمويل بالمصادر الخارجيه لصالح التمويل الداخلي .

ب. معدل الديون الى حقوق الملكية / من الجدول رقم (1) يتضح ان امام كل واحد ريال من حقوق الملكية هناك (0.54) من الريال اجمالي ديون عليها . وان هذه النسبة قد انخفضت عما كانت عليه في سنة (2001) بمقدار (20.6%) . وهذا مؤشر جيد لان ذلك معناه ان الالتزام (العبء) الذي كان مترتباً على حقوق الملكية قد انخفض . بمعنى اخر ان مصادر التمويل الخارجي قد انخفضت مقابل مصادر التمويل الداخليه .

13. معدل الأداء الأولي / من الجدول رقم (2) والشكل رقم (1) يتضح ان اداء الشركة في تحسن فقد زاد بمقدار (248.40%) عما كان عليه في سنة (2001) ، حيث بلغ معدل الاداء (101.77%) في سنة (2005) ، في حين كان لايتجاوز (40.97%) . وهذا الارتفاع ناتج من زيادة كل من الارباح المحتجزه والاحتياطيات ، واللذان كانت الزيادة فيهما نتيجة زيادة صافي الارباح السنويه .

14. معدل الأداء التشغيلي / من الجدول رقم (2) والشكل رقم (2) نتيجة لارتفاع صافي الربح من (15,284,000) ريال في سنة (2002) (تم اعتبار سنة 2002 سنة اساس لصافي الربح لان سنة 2001 لم تحقق الشركة صافي ربح بل كان هناك صافي خساره) الى (83,756,000) ريال في سنة (2005) . علماً بأن الأداء التشغيلي لعام (2004) كان أفضل حيث حققت الشركة صافي ربح مقداره (106,996,000) ريال . كما ان صافي المبيعات ارتفع بنسبة (190.81%) عما كانت عليه في سنة (2002) حيث بلغ صافي المبيعات (222,927,000) ريال في حين وصل صافي المبيعات الى (425,374,000) ريال في سنة (2005) . وماتقدم يشير الى تحسن الوضع التشغيلي مقارنة بسنة الاساس ، الا انه في سنة (2004) كان الاداء التشغيلي أفضل حيث بلغ (33.20%) من صافي المبيعات ، وهذا يعود لارتفاع صافي الربح وبلوغه (106,996,000) ريال .

15. معدل الأداء الكلي / من الجدول رقم (2) والشكل رقم (3) يتضح ان معدل الأداء الكلي ارتفع بنسبة (395.96%) فقد بلغت الأصول في سنة (2005) مبلغ (777,976,000) ريال في حين كانت قيمتها في سنة (2002) هي (562,711,000) ريال . مقابل ذلك زاد الربح بنسبه اكبر بلغت (548%) عما كان عليه في سنة (2002) ، في حين ان الزيادة في الاصول بلغت (138.25%) فقط . ودون شك فإن تلك النتائج تقدم اعتراف صريح بأن اداء الشركة الكلي ممتاز جداً .

16. بالنسبة للمخزون يتضح ان الشركة تحتفظ بنسبه شبه ثابتة من المخزون مقارنة بالأصول المتداوله ، حيث بلغت نسبته من الأصول المتداوله (74.69%) في سنة (2005) ، في حين كانت النسبه (74.01%) في سنة (2001) .

ثانياً:- معدلات الدوران (جدول رقم 3)

1. معدل دوران رأس المال العامل / ان الشركة كلما حققت صافي رأس مال عامل اكبر سوف يكون لها قدره كبيره على مقابلة التزاماتها الجارية ، وحيث ان صافي المبيعات زاد بنسبه (190.81%) عما كان عليه في سنة (2002) ، في حين ان متوسط رأس المال العامل زاد بنسبه (182.14%) وهذا نتج عنه زيادة معدل دوران رأس المال العامل ، والاخير بدوره ادى الى ارتفاع هامش الربح ، والنتيجة النهائيه زيادة صافي ربحية الشركة . ولكن معدل دوران رأس المال العامل للسنتين السابقتين كان أفضل حيث بلغ (2.28) مره في سنة (2003) ، في حين كان (2.08) مره في سنة (2004) . كما يلاحظ ان معدل الدوران كان منخفضاً عن الاداء المعياري والبالغ (1.97) مره بأحرف سالب قدره (4.06%) .

2. معدل دوران المخزون / نلاحظ ان معدل دوران المخزون بلغ (1.62) مره وهذا المؤشر قد انخفض عما كان عليه في السنتين الاخيرتين ، فقد كان افضل معدل لدورانه في سنة (2003) حيث بلغ (2.1) مره ، كذلك ان هذا الانحراف ينخفض عن الاداء المعياري الذي بلغ (1.78) مره بأحرف سالب قدره (8.99%) . ان هذا الانخفاض امر غير مرغوب فيه ، حيث انه يدل على عدم كفاءة ادارة المبيعات في تصريف منتجات الشركة . وهذا الأمر لايرجحه الباحث لان مبيعات الشركة تضاعفت بنسب جيده وكذلك الأرباح زادت بنسبه عاليه ، ولكن

هذا الانخفاض كان بسبب ان الشركة بدأت تحتفظ بمخزون وفق نظام نقطة اعادة الطلب ، وذلك لتلبية الألتزامات المترتبة عليها نتيجة التوسعات الكبيره في عمل الشركة .

3. معدل دوران الدائنين /يستخدم هذا المؤشر للحكم على كفاءة ادارة الشركة في سداد التزاماتها المتداوله . ويتضح ان هناك تراجع في مقدرة الشركة حيث بلغت قدره (6.74 مره) في سنة (2002) لتتراجع الى (5.2) مره في سنة (2005) . كما يلاحظ ان معدل الدوران كان منخفضاً عن الاداء المعياري والبالغ (5.31) مره بأحرف سالب قدره (2.07%).

4. معدل دوران الأصول المتداوله / ان هذا المعدل وصل الى (1.60) مره في سنة (2005) وهذا يعني انه قد زاد مقارنة بسنة الاساس، ولكن اذا مانظرنا الى السنوات الواقعه بين الفترتين أعلاه نجد ان معدلات الدوران كانت أفضل ، حيث بلغت (1.82) مره في سنة (2002) ، ثم وصلت الى (2.28) مره في سنة (2003) أي بزياده قدرها (151%) عما كانت عليه في سنة الاساس . كما يلاحظ ان الاداء المعياري قد بلغ (1.74) مره ، وهذا يعني ان الاداء الفعلي لم يرتقي الى الاداء المعياري ايضاً ، وذلك بأحرف سالب قدره (8.05%) .

5. معدل دوران الأصول الثابته / ان هذا المعدل وصل الى (0.83) مره في سنة (2005) وهذا يعني انه قد زاد مقارنة بسنة الاساس بنسبة (207.5%) . كما يلاحظ ان الاداء المعياري قد لغ (0.74) مره ، وهذا يعني ان الاداء الفعلي كان أفضل حتى من الاداء المعياري بأحرف موجب قدره (12.16%) . وهذا يشير الى قدرة الشركة على الاستثمار في الاصول الثابته وقدرتها على تحقيق رقم المبيعات المستهدف .

6. معدل دوران المدينين / لم يتم التطرق اليها لعدم التوصل الى رقم المبيعات الاجله . وبصوره عامه فأن معدل دوران المدينين يستخدم كمؤشر للحكم على كفاءة ادارة الأئتمان في المشروع على تحصيل الديون . وكلما ارتفع هذا المعدل عن السنوات السابقه أو عن المعدلات المعياريه ، فهو يشير الى تحسن أداء الاداره في تحصيل ديونها ، ونجاح سياستها الأئتمانيه .

ثالثاً :- مؤشرات الربحيه

1. تعتبر ربحية أي شركة من المؤشرات المهمه على نجاحها ففي الجدول رقم (4) يمكن ان نؤشر الاتي : ان مقارنة تكلفة المبيعات بصافي المبيعات انخفضت بنسبه (19.95%) عما كانت عليه في سنة (2001) ، حيث وصلت الى (61.27%) في سنة (2005) بينما كانت (76.54%) في سنة (2001) (جدول رقم 4). يعني ان التكلفة انخفضت مع ارتفاع صافي المبيعات ، وهذا بالتأكيد ادى الى زيادة صافي الربح على حساب التكلفة ، والشكل رقم (4) يوضح ذلك ، وهذا مؤشر جيد . كما ان م. البيع والتوزيع انخفضت بنسبه(27.47%) حيث اصبحت في سنة (2005) نسبة (14.49%) من صافي المبيعات بعد ان كانت (19.98%) في سنة (2001)، والشكل رقم (5) يوضح ذلك . اما م. عموميه واداريه فقد انخفضت بنسبه (59.90%) عما كانت عليه في سنة (2001). حيث بلغت المصاريف العموميه والاداريه (4.66%) من صافي المبيعات في سنة (2005)، في حين كانت هذه المصاريف تقدر ب (7.78%) من صافي المبيعات في سنة (2001)، والشكل رقم (6) يوضح ذلك .

2. مجمل ربح العمليات / ارتفع بنسبه (165.02%) عما كان عليه في سنة (2001)، حيث بلغ مانسبته (38.73%) من صافي المبيعات في سنة (2005) ، علماً بأن هذه النسبه كانت افضل في سنة (2004) حيث بلغت (41.33%) . وبصوره عامه ورغم الانخفاض فأن ذلك مؤشر جيد مقارنة بسنة الاساس .

2. الجدول رقم (5) يوضح مقدار الحركة في كل من صافي المبيعات والربح الأجمالي والمصاريف الأجماليه وصافي الربح لكل سنه من سنوات البحث .

حيث يتضح ان المبيعات زادت بنسبه (226.24%) في حين ان الربح الأجمالي وصل الى

(164,734,000) ريال في سنة (2005) بزياده قدرها (373.30%) .

أما بالنسبة للمصاريف الأجمالية فقد زادت بنسبه قدرها (156.30%) ، حيث بلغت في عام (2005) مبلغ (81,449,000) ريال ، في حين كانت في سنة (2001) مبلغ (52,194,000) ريال .
أما بالنسبة لصافي الربح فبعد ان كانت الشركة قد حققت صافي خساره قدرها (14,288,000) ريال في سنة (2001) فأنها عادت في سنة (2005) لتحقق صافي ربح قدره (83,756,000) ريال ، في حين ان صافي الربح لعام (2004) كان أفضل حيث بلغ (106,996,000) ريال .
ويتضح من كل ماتقدم ان اداء الشركة جيد جداً فالمبيعات زادت بنسبة (226.24%) في حين ان المصاريف الأجمالية زادت بنسبه أقل وقدرها (156.30%)، اما الربح الاجمالي فقد زاد بنسبه (373.30%) .

3. الجدول رقم (6) يوضح ان التغيرات في مؤشرات الأداء كنسبه منويه من المبيعات كانت كالآتي :-
فقد بلغت الارباح الاجماليه (165.02%) من صافي المبيعات ، في حين انخفضت المصاريف الأجماليه لتصل الى (68.98%) من صافي المبيعات . اما بالنسبه لصافي الربح فقد وصل الى (287.03%) من صافي المبيعات . وكل هذه مؤشرات جيده لاداء الشركة لعملها .

4. الجدول رقم (7) يوضح ان معدل الأرباح الصافيه بلغ (336.27%) من المصاريف الاجماليه لسنة (2005) مقارنة بسنة الاساس ، وهذا مؤشر جيد . الا انه يلاحظ ان هذا المعدل كان أفضل في سنة (2004) حيث بلغ (518.18%) ، وهذا يعود الى ان رقم الارباح الصافيه كان بمبلغ (106,996,000) ريال ، في حين انخفض هذا الرقم في سنة (2005) الى (86,756,000) ريال .
كما يلاحظ ان الرقم القياسي المتحرك لمعدل الارباح الصافيه الى المصاريف الاجماليه كان قد وصل الى (241.51%) في سنة (2003) نتيجة زيادة نسبة الارباح الصافيه (286.85%) عما كانت عليه في سنة (2002) . ثم عاد لينخفض حتى وصل الى (64.89%) في سنة (2005) وهذا يعود الى ان انخفاض الارباح الصافيه لسنة (2005) بنسبة (21.7%) عما كانت عليه في سنة (2004) .

من كل المؤشرات التي تم توضيحها أعلاه يتضح ان الشركة قد حققت نسب انجاز متقدمه وان تقويم الأداء يشير الى ارتفاع الارباح مصحوباً بارتفاع في المبيعات ، في حين ان تكلفة المبيعات كانت تتناقص بصوره واضحه . وكل تلك المؤشرات تتماشى مع هدف الشركة في تحقيق اكبر عائد ممكن عن طريق استغلال مواردها المحدوده أفضل استغلال ، بتشغيل طاقاتها الإنتاجيه المتاحه بأقصى مايمكن وتخفيض كلف انتاجها الى أقل مايمكن ، والعنايه بنوعيه الانتاج وجودته الى الدرجه التي تجذب المستهلكين لشراء منتجاتها .

المبحث الثالث:- التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل المالي

1. نموذج Aithman and mc cough

| السنوات | | | | | المؤشرات |
|---------|-------|-------|-------|-------|--|
| 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | |
| 0.34 | 0.30 | 0.23 | 0.22 | 0.21 | X1= رأس المال العامل/اجمالي الأصول |
| 0.24 | 0.26 | 0.18 | 0.13 | 0.1 | X2=الأرباح المحتجزة/اجمالي الأصول |
| 0.11 | 0.1 | 0.08 | 0.03 | - | X3=الأرباح قبل الفوائد والضرائب/اجمالي الأصول |
| 1.84 | 3.07 | 2.73 | 1.89 | 1.46 | X4=القيمة السوقية لحقوق الملكية/القيمة الدفترية لديون الشركة |
| 0.55 | 0.51 | 0.52 | 0.4 | 0.32 | X5=المبيعات/اجمالي الأصول |
| 0.028 | 0.034 | 0.030 | 0.021 | 0.016 | قيمة مؤشر الأفلاس |

جدول رقم (1)

2. نموذج Sherrod

| السنوات | | | | | المؤشرات |
|---------|------|------|------|------|---|
| 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | |
| 0.34 | 0.30 | 0.23 | 0.22 | 0.21 | X1= رأس المال العامل/اجمالي الأصول |
| 0.01 | 0.02 | 0.03 | 0.01 | 0.1 | X2=الأصول السائلة/اجمالي الأصول |
| 0.65 | 0.75 | 0.73 | 0.65 | 0.59 | X3=اجمالي حقوق المساهمين/اجمالي الأصول |
| 0.11 | 0.1 | 0.08 | 0.03 | - | X4=الأرباح قبل الفوائد والضرائب/اجمالي الأصول |
| 2.8 | 4.07 | 3.73 | 2.89 | 2.46 | X5= اجمالي الأصول / اجمالي الألتزامات |
| 0.55 | 0.51 | 0.52 | 0.4 | 0.32 | X6= اجمالي حقوق المساهمين / اجمالي الألتزامات |
| 13.8 | 16.3 | 12.9 | 14.3 | 8.7 | قيمة مؤشر الأفلاس |

جدول رقم (2)

3. نموذج Kida

| السنوات | | | | | المؤشرات |
|---------|------|-------|-------|-------|--|
| 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | |
| 0.12 | 0.17 | 0.081 | 0.027 | - | X1= صافي الربح بعد الضريبة/اجمالي الأصول |
| 1.84 | 3.07 | 2.73 | 1.89 | 1.46 | X2= حقوق المساهمين /اجمالي الألتزامات |
| 0.03 | 0.13 | 0.2 | 0.03 | 0.026 | X3=الأصول السائلة/ الألتزامات المتداوله |
| 0.55 | 0.51 | 0.52 | 0.4 | 0.32 | X4= المبيعات/اجمالي الأصول |
| 0.01 | 0.02 | 0.03 | 0.01 | 0.01 | X5=النقديه/اجمالي الأصول |
| 0.6 | 1.2 | 0.9 | 0.6 | 0.46 | قيمة مؤشر الأفلاس |

جدول رقم (3)

4. نموذج Campisi and Trotman

| السنوات | | | | | المؤشرات |
|---------|------|-------|-------|-------|--|
| 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | |
| 0.17 | 0.14 | 0.12 | 0.052 | - | X1= ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب / حقوق المساهمين |
| 0.11 | 0.1 | 0.085 | 0.032 | - | X2= صافي ربح التشغيل قبل الضريبة /اجمالي الأصول الملموسه |
| 1.27 | 1.76 | 1.63 | 1.22 | 1.01 | X3= اجمالي الأصول المتداوله / الألتزامات المتداوله |
| 0.03 | 0.13 | 0.2 | 0.03 | 0.026 | X4= النقديه / الألتزامات المتداوله |
| 0.35 | 0.25 | 0.27 | 0.35 | 0.41 | X5= اجمالي الألتزامات/اجمالي الأصول |
| 1.93 | 2.38 | 2.3 | 1.68 | 1.45 | قيمة مؤشر الأفلاس |

جدول رقم (4)

نتائج تحليل التنبؤ بالفشل المالي /

أولاً :- ان مفهوم الفشل المالي هو عدم مقدرة المشروع على تسديد التزاماته الجارية في تاريخ استحقاقها .

ثانياً :- ان كل نموذج من نماذج التنبؤ بالفشل المالي يصلح لظرف اقتصادي معين ، وبالتالي فإنه لا يمكن تطبيق كل النماذج على مشروع اقتصادي واحد . مثلاً النموذج (س) اذا ماتوافق مع المشروع (أ) فإنه ليس بالضرورة ان يتوافق مع المشروع (ب)، وكذلك اذا ماتوافق في ظرف اقتصادي معين فإنه لن يتوافق في ظرف اقتصادي اخر .

ثالثاً :- ان عملية صياغة النماذج بالاستناد للنماذج المتوفرة يحتاج الى مقدره وكفاءه علميه من قبل المحلل لاقتراح النموذج الملائم والى اختبارات عديده قبل تطبيقه .

رابعاً :- النتائج المتحققه من تطبيق النماذج السابقه كانت كما يلي :-

1. نموذج Aithman and mc cough

ان المشاريع وفق هذا النموذج تصنف الى ثلاثة فئات :

الفئه الاولى / تنتمي اليها المشاريع الناجحه وقيمتها (2.99) أو اكثر .

الفئه الثانيه/ تنتمي اليها المشاريع الفاشله وقيمتها اقل من (1.81).

الفئه الثالثه/ تنتمي اليها المشاريع التي يصعب التنبؤ بوضعها وبالتالي تحتاج الى تقييم شامل وقيمتها بين

(1.81) و (2.99) .

وحيث ان النتائج المؤشره في جدول رقم (1) تشير الى ان شركة الخزف السعوديه تقع ضمن الفئه الثانيه

أعلاه وهي فئة المشاريع الفاشله . ولكن الباحث يرى ان هذا النموذج لا يمكن تطبيقه على هذا المشروع

في الظرف الاقتصادي الحالي على اقل تقدير للأسباب التاليه :

أ. حجم الأرباح التي تحققها الشركه والذي ينمو من سنة الى اخرى .

ب. حجم المبيعات والذي ازداد بنسبة (226.24%) كما اشرنا الى ذلك في تحليل المؤشرات الماليه (المبحث الثاني

).

ت. زيادة الطاقه الانتاجيه للشركه والتوسعات المستمره في اقسام الانتاج وزيادة عدد معارض البيع .

ث. خبرة الشركه في مجال عملها والتي تزيد على ثلاثين سنه .

ج. استمرارية الشركه في عملها .

2. نموذج Sherrod

يستخدم هذا النموذج لتحقيق هدفين رئيسيين هما :

أ. تقييم مخاطر الائتمان .

ب. التنبؤ بالفشل المالي .

يستخدم الهدف الاول من قبل البنوك لتقييم مخاطر منح القروض ، حيث يجري تقسيم القروض الى خمس فئات

حسب درجة المخاطره وهي :

| الفئه | درجة المخاطره | قيم مؤشر الفشل المالي (Z) |
|---------|--------------------------|---------------------------|
| الأولى | قروض ممتازه | $Z \geq 25$ |
| الثانيه | قروض قليلة المخاطره | $25 > Z \geq 20$ |
| الثالثه | قروض متوسطه المخاطره | $20 > Z \geq 5$ |
| الرابعه | قروض عاليه المخاطره | $5 > Z \geq 5-$ |
| الخامسه | قروض عاليه المخاطره جداً | $Z < 5-$ |

أما الهدف الثاني فهو يستخدم للتأكد من مبدأ استمرار المشروع في الحياة الاقتصادية للتعرف على قدرة المشروع على مزاولة نشاطه بالمستقبل .
ومن الجدول رقم (2) ولأن مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي للفترة من (2001) ولغاية (2005) تنحصر بين (8.75) و (16.296) ، فإن هذه الشركة تتميز بأن درجة المخاطرة من منحها القروض تكون متوسطة . ويرى الباحث ان هذا النموذج ربما يكون اكثر ملائمة مع الظرف الاقتصادي للشركة من النموذج الأول .

3. نموذج Kida

يتضح من الجدول رقم (3) ولأن قيم مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي موجبه للفترة من (2001) ولغاية (2005) ، فإن الشركة وفق هذا النموذج تكون في حالة أمان من الفشل المالي وهذا يتطابق مع كل المؤشرات السابقة التي تم التطرق اليها بخصوص الوضع الاقتصادي للشركة والمتعلقه بحجم الارباح التي تحققها ومستوى المبيعات الذي وصلت اليه وانخفاض تكلفة المبيعات ... الخ .
لما تقدم فان الباحث يرى ان هذا النموذج افضل النماذج المستخدمه في البحث لملائمته مع الظرف الاقتصادي للشركة .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً :- الاستنتاجات

1. تحتل وظيفة تقويم الاداء في الوحدات الاقتصادية موقعا هاما ، وذلك للوقوف على نقاط القوة والضعف في ادائها ومعالجتها .
2. ان مستوى التطور في الوحدات الاقتصادية سيؤدي حتماً الى خلق تطور اقتصادي واجتماعي كبير وذلك بتوفير فرص العمل ، وكذلك مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في اسهم وسندات الشركة .
3. تبين من دراسته ان مفهوم المحتوى الاعلامي للقوائم الماليه هو مفهوم واسع ، لذلك فإن عملية الإفصاح عن المعلومات تمثل خطوه اوليه تعقبها القوائم الماليه ، ولمعرفة ماتحتويه من معلومات محاسبية لابد من قيام المحلل المالي (كخطوه لاحقه) بعملية التحليل للوصول الى قيمة المحتوى الاعلامي للمعلومات المحاسبية .
4. ان قياس المحتوى الاعلامي للقوائم الماليه بطريقه كميه ، وذلك عن طريق استخدام التغير في المؤشرات الماليه يكون ذات فائده كبيره للمتعاملين في السوق الماليه ، لان هذه المؤشرات تقدم معلومات واضحه ومهمه في مجال تقييم اداء الشركة والحكم على اسعار اسهمها المتداوله في السوق .
5. اظهرت نتائج التحليل لمتغيرات المحتوى الاعلامي للقوائم الماليه لشركة الخزف السعوديه تقدماً ملحوظاً في الاداء في السنوات الاخيره بالنسبه لتحسن وُشرات الربحيه والتمويل .
6. ان الارباح الصافيه لسنة (2005) بالرغم من انها قد انخفضت عن الارباح الصافيه لسنة (2004) بنسبة (21.7%) ، الا ان الباحث يرى من جانب اخر ان ارباح سنة (2004) قد زادت عن الارباح الصافيه لسنة (2003) بنسبة (244%) ، أي ان زياده في الارباح تلك كانت غير طبيعيه(على الاقل لاتتناسب مع تدرج تحقيق الارباح للسنوات السابقه) لذلك فإن ماتحقق في سنة (2005) يعتبر نتيجة اداء الشركة بصوره طبيعيه لعملها ، أو انه نتيجة الاداء الكفوء لعملها .

ثانياً :- التوصيات

1. العمل على وضع معدلات معياريه لجميع النسب يمكن على اساسها القياس والمقارنه بين الفعلي والمعياري ، لان تلك المؤشرات ستحقق هدف تقويم الاداء وقياس كفاءة الاداء بفاعليه اكبر لو ان هناك مايقابلها من معايير سليمة تولدت عن دراسته والتجربه .
2. ضرورة استخدام الموازنات التخطيطيه كأداة لمتابعة تنفيذ الاهداف والخطط فيها .
3. الاهتمام بمصادر التمويل الداخليه متمثله بحقوق الملكيه (رأس المال ، الاحتياطات ، الارباح المحتجزه) ، لما تمثله من هامش أمان يعطي المستثمرين المزيد من الثقة بأن الشركة قادره على تغطية التزاماتها .
4. ان تحليل اصول الشركة يشير الى انها تستثمر مصادر التمويل المتاحة لديها في راس المال الثابت بنسبة (66.09%) من مجموع الاصول ، وبالرغم من ان الاصول غير المتداوله في المشروعات الصناعيه تعتبر بمثابة الاصول المدره للايراد . الا ان الباحث يوصي بأن تكون هذه النسبه من الامور المهمه والواجب ان تخضع للدراسه ولمزيد من التحليل ، لانه وجد عند انخفاض هذه النسبه زادت المبيعات وارتفعت ارباح الاجماليه .

قائمة المصادر

1. د. وليد ناجي الحيايى – الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالى – الاردن -2004
2. د. وليد ناجي الحيايى- المصدر السابق
3. د.محمد احمد العظمة ،د. يوسف العادلى – المحاسبه المالىه – المجلد الثانى –دار السلاسل- الكويت -1986
4. د. وليد ناجي الحيايى- مصدر سبق ذكره
5. د. وليد ناجي الحيايى- المصدر السابق
6. فؤاد عبدالمنعم الجميى – تقويم دور المؤسسه النوعيه فى العراق – مجلة تنمية الرافدين – العدد العاشر – جامعة الموصل- 1984
7. اكرم ياملكى وفائق الشماع – القانون المدنى – جامعة بغداد -1980
8. محمد محمد السيد الجزار- المحاسبه الاداريه الاطار الفكرى – جامعة عين شمس – 1981
9. على السلمى –تقييم الاداء فى اطار نظام متكامل للمعلومات – مجلة المحاسب – العدد السادس- 1977
10. د.مجيد عبد جعفر الكرخى- تقويم الاداء فى الوحدات الاقصاديه لمستخدم البيانات المالىه – الطبعة الاولى – بغداد-2001
11. نادر احمد ابوشيخه- الكفايه الانتاجيه ووسائل تحسينها فى المؤسسات العامه –المنظمه العربيه-1982
12. د.مجيد عبد جعفر الكرخى- مصدر سبق ذكره
13. د.علي عبدالرحيم ،د.يوسف العادلى – اساسيات التكاليف والمحاسبه الاداريه – جامعة الكويت -1990
14. د. وليد ناجي الحيايى- مصدر سبق ذكره